

المصارف الإسلامية والخلاص من الشوائب الربوية

د. عبد الناصر بن خضر ميلاد (*)

من حكمة الله سبحانه أنه أقام الحياة بين الناس على أساس من تبادل الأموال والمنافع بالعقود ونحوها من التصرفات، باعتبار أن الناس جميعاً محتاجون إلى بعضهم البعض. فقد يملك البعض النقد ويملك الآخر طعاماً أو نحو ذلك؛ حيث تتعدد احتياجات الناس في مسالك حياتهم، ومن أجل أن ينتفع بعضهم بما لدى البعض الآخر من منافع وأموال دون أن يكون ظالماً له أو جائراً عليه.

هذا، وقد حرص الإسلام على صون المعاملات بين الناس، وحمايتها من أي دنس قد يشوبها ويُفسد على الناس مسالك حياتهم. وفي هذا نجد أنه حرّم الربا في سبيل ذلك.

يقصد إلى بناء اقتصادي فاضل. فرأس المال لا يعمل وحده، ولا كسب من غير تعرّض للخسارة، لأن رأس المال في النظام الربوي يُفترض كسبه على الإطلاق من غير عمل قط.

والمقرر في نظم المعاملات الحديثة: أن البنوك -المصارف- ضرورة من ضرورات الحياة، وهذا مما لا شك فيه لأنها تعتبر بحق وعاءً كبيراً لتجمّع رأس المال وإعادة دورانه واستثماره.

(*) باحث بجامعة طيبة الخاصة (المفتوحة)

غير أن النشاط الاستثماري للبنوك مقترن بالربا في حالتي جميع الأموال وإعادة استثمارها؛ وهذه هي المشكلة الأساسية في دوران رأس المال في البلاد الإسلامية خاصة، حيث التعامل بالربا المحرّم شرعاً.

وهذا ما دفع علماء الاقتصاد في العالم الإسلامي إلى ضرورة الرجوع إلى الشريعة الإسلامية، للبحث عن مخرج من مأزق التحريم، بإيجاد مؤسسات اقتصادية تتبع قواعد الإسلام بسبب أنه يرفض رفضاً تاماً وحاسماً التعامل بالربا شكلاً وموضوعاً، ويحرّم الفائدة تحريماً قاطعاً مهما كانت ضئيلة، فإن المشكلة القائمة في هذا الشأن لا تمس أصل حكم الربا المعلوم من الدين بالضرورة، والذي يكفر جاحد ذلك الحكم وهو الحرمة، والخلاف يقف عند وصف وتكييف التعاملات فقط، حتى يتقرر اعتبارها من الربا المحرّم أم لا.

لكل هذا، فقد استعاض الإسلام عن ذلك نظاماً هو في الواقع من أمثل النظم الاقتصادية على الإطلاق. وهذا النظام هو: أن يشترك العمل ورأس المال على نحو معروف في الفقه الإسلامي بالقراض أو المضاربة. وقد أثبتت التجارب العملية أن هذا النظام أنفع للمصالح العام من نظام إضافة الفوائد إلى رأس المال؛ فإن رأس المال والعمل لا بدّ وأن يشتركا معاً في الربح والخسارة.

هذا، والجدير بالتنبيه عليه: أن عقد المضاربة له دور بارز في تطويع الاستثمار المصرفي المعاصر لأحكام الشريعة الإسلامية الخالدة، بحيث يمكن للمصارف على أساس هذا العقد تجميع الأموال من مصادر متعدّدة دون الوقوع في الربا، كما يمكنها من إعادة تشغيل هذه الأموال المتجمّعة وتلبية حاجات رجال الأعمال والمستثمرين للأموال، دون الوقوع في الربا؛ بحيث يلتقي رأس المال بالجهد البشري لتكون ثمرة هذا اللقاء المبارك قسمة عادلة بينهما دون أن يطغى أحد العنصرين على الآخر.

وهكذا كان لعقد المضاربة أثره الفعّال في الاستثمار المصرفي، حيث يتمكن المصرف من أن يجتذب الأموال من عموم الناس، ويُسخّرُها لأغراض استثمارية.

وقد استلزم ذلك إلقاء الضوء على بعض أحكام الربا لمجرّد التذكير بها، وعرض المعاملات المصرفية على هذه الأحكام لاستيضاح جانب الحرمة في كل منها. ثم نقدّم العلاج الأمثل لهذه التصرفات المصرفية المحرّمة، وتنقيتها من شوائب الربا المحرّم عن طريق تعديل الأنظمة والوسائل المعدّة لدوران رأس المال في تلك المصارف بما يلائم الشريعة الإسلامية؛ وذلك بتقديم الصورة الكاملة لعقد المضاربة ليقوم عليها النظام البنكي والتعامل المصرفي على أهميته، والخروج من شوائب الربا بسلام، مع تحقيق النمو الاقتصادي وإنعاش رؤوس الأموال، وتحقيق مصالح الناس ورفع الحرج عنهم.

وسأتناول ذلك من خلال النظر في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الربا في الفقه الإسلامي .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الربا، وحكمة تحريمه .

المطلب الثاني : تحريم فوائد البنوك .

المبحث الثاني : البنوك والمعاملات الربوية .

المطلب الأول : الودائع المصرفية .

المطلب الثاني : خطابات الضمان، واعتماد الحساب.

المطلب الثالث : ربا القرض .

المبحث الثالث : الخلاص من شائبة ربا البنوك .

المبحث الرابع : أثر المضاربة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول : التعريف بالمضاربة.

المطلب الثاني : أركان المضاربة وشروطها.

المطلب الثالث : أنواع المضاربة وصَوَرُها.

المطلب الرابع : انتهاء المضاربة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

الربا في الفقه الإسلامي

ونعرض فيما يلي بيان المراد بالربا، وحكمة تحريمه، ودليل ذلك، مع استبيان الحكم الشرعي لفوائد البنوك.

المطلب الأول

الربا، وحكمة تحريمه

الربا في اللغة: اسم مقصور على الأشهر، وهو من: رَبَا يَرْبُو رَبْوًا، وَرَبُوءًا وَرَبَاءً^(١).

وجاء في "معجم مقاييس اللغة": "تقول العرب: رَبَا الشيءُ يَرْبُو، إذا زاد. وَرَبَا الرَّابِيَةُ يَرْبُوهَا إذا علاها. وَرَبَا: أصابه الرَبُوءُ. والرَبُوءُ: عُلُوٌّ

(١) راجع: المصباح المنير، للفيومي، صفحة ٢١٧.

النفس. والرِّبوة والرِّبوة: المكان المرتفع. ويقال: أَرَبَتِ الحِنطة: زَكَّتْ. ويُقال: رَبَّيْتُهُ، إذا غَذَوْتُهُ لأنه إذا رَبَا نما وزاد^(٢).

والربا في الاصطلاح:

عرّفه الحنفية: بأنه فضل خالٍ عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة^(٣).

وعرّفه المالكية: بمراعاة تقسيم الربا إلى: ربا الفضل، والنِّسَاء، والمزبنة.

أما ربا الفضل فهو: بيع نقد أو طعام بجنسه متفاضلاً حالاً.

وربا النِّسَاء هو: بيع طعام بطعام أو نقد بنقد مؤجلاً، وفي غيرهما في حالة التفاضل واتحاد جنسهما أو منفعتهما. أما ربا المزبنة فهو: عبارة عن بيع معلوم بمجهول، أو مجهول بمعلوم من جنسه^(٤).

وعرّفه الشافعية: بأنه عقد على عَوَضٍ بعَوَضٍ مخصوص، غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو تأخير في البدلين أو أحدهما^(٥).

وعرّفه الحنابلة: بأنه تفاضل في أشياء، ونسأ في أشياء، مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها -أي: تحريم الربا فيها- نصاً في البعض، وقياساً في الباقي منها^(٦).

(٢) راجع: معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس ٤٨٣ / ٢.

(٣) راجع: حاشية ابن عابدين ١٧٦ / ٤، والهداية شرح البداية، للمرغيناني ٦١ / ٣، والاختيار لتعليل المختار، للموصلي ٣٠ / ٢.

(٤) راجع: بلغة السالك، للصاوي ٣٨٧ / ٢، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للأزهري ١٧ / ٢، وحاشية الخرشي على مختصر خليل ٣٥٧ / ٥.

(٥) راجع: مغني المحتاج، للشربيني ٢١ / ٢، المبسوط، للسرخسي ١٠٩ / ١٢، ولمهذب، للشيرازي ٢٧٠ / ٣.

وهكذا نجد أن المعنى الاصطلاحي لم يبتعد عن المعنى اللغوي؛ فكلاهما يدور حول الزيادة؛ وإن كان المعنى الاصطلاحي قيدها بكونها زيادة في أشياء خاصة ورد الشرع بتحريمها. وهذا شأن كل تعريف اصطلاحى مع المعنى اللغوي.

وعن حرمة تحريم الربا، نجد أن الشريعة الإسلامية قد سلكت مسلكاً حكيماً في تحريمها للربا؛ وهذا المسلك نراه واضحاً في السُّور والمواضع التي تحدثت عن هذا التحريم. فقد ذكر الربا في أربع من سُور القرآن الكريم؛ إحداها مكية وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْثُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِثُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ قَالُوا لَيْسَ هُمْ الْمُضْغِفُونَ﴾^(٧).

ثم توالى آيات تحريم الربا على نحو من التدرج في الذم، وتحديد العقوبة خاصة في السُّور المدنية حيث كانت أشد في التنفير من رذيلة التعامل بالربا. فقد ورد في سورة (النساء) آيتان في هذا الشأن فقال سبحانه: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَانُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ وَبِصَدَّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٨).

ثم جاءت سورة (آل عمران) شاملة النص على التنفير الأشد لمن يتعامل بالربا، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٩).

(6) راجع: الروض المربع، للبهوتي ٢/ ٢٥٩، شرح منتهى الإرادات، للبهوتي ٢/ ٦٦٧، كشاف القناع، للبهوتي ٥/ ١٤٧٩، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/ ٣٤٩.

(7) سورة الروم: الآية ٣٩.

(8) سورة النساء الآيتان: ١٦٠، ١٦١.

(9) سورة آل عمران الآية: ١٣٠.

ثم نزلت بعد ذلك ست آيات في أواخر سورة (البقرة)، وكانت هذه الآيات من أواخر ما نزل من القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم. وكان في هذه الآيات ما يحسم مسألة التعامل بالربا حسماً تاماً؛ إذ حرّمته تحريماً قاطعاً إلى يوم القيامة، وشبّهت الذين يتعاملون به بتشبيهات تفرع منها النفوس، وأعلنت الحرب من الله سبحانه ومن رسوله على كل من يأكل الربا، وأن الذين يتعاملون به أخذوا أو إعطاء لا يقومون إلا كما يقوم المتخبط المصروع المجنون الذي مسه الشيطان، وأن هذا يكون يوم القيامة عند لقاء الله سبحانه. كما أن هذه الآيات ردّت على من أراد التسوية بين البيع والربا في الحكم، وحدّرت من التماهي في التعامل بالربا، وفتحت الباب أمام التائبين، وتوعّدت العائدين إلى الربا بأشدّ العقوبات. ثم بيّنت أن الربا يمحّق المال ويزيله، وأن الصدقات تُنمّيه وتزيده. ثم بشر الله سبحانه المؤمنين الصادقين بأعظم البشارات، وأمرهم بأن يأخذوا من المدينين رؤوس أموالهم فقط. ثم أعلنت الآيات الحرب على كل من يتعاطى الربا؛ والمعروف أن من حارب الله ورسوله فلا فلاح له أبداً. هذا كله مع دعوة الداننين إلى أن يصبروا على المدينين. وحَبَّبَ الشرع إليه التصدق والإحسان على المغير منهم، فقال سبحانه في أواخر سورة (البقرة): {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ

لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ * وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ
تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١٠).

فمن خلال هذه الآيات الكريمات، يتقرر لدينا نحن المسلمين- أن الله سبحانه قد حرّم الربا تحريماً قاطعاً، وأن هذا لا يخفى على عاقل، وأن القرآن الكريم قد سلك في هذا مسلك التدرج والتربية السليمة؛ فله في هذا أعظم منهج وأهدى سبيل، وأحكم الطرق اللازمة لاقتلاع تلك الرذيلة من المجتمع^(١١).

كما أن السنة المطهرة وردت مؤكدة لتحريم التعامل بالربا الوارد في القرآن الكريم، وفصلت ما قد يكون قد خفي على الناس في شأن ذلك الداء الممقوت في المجتمع الإسلامي.

- فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم- يَعْذُّ الرِّبَا من كبائر الذنوب. روي عن أبي هريرة رضي الله عنه- من قول النبي صلى الله عليه وسلم:- «اجتنبوا السبع الموبقات. قالوا: وما هي، يا رسول الله؟ قال: "الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(١٢). وبين الرسول صلى الله عليه وسلم- أن لعنة الله شملت كل من اشترك في عقد الربا؛ فقد روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما- قال: «لعن رسول الله أكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، قال: هم سواء»^(١٣). واللعن من الله: الطرد والإبعاد عن رحمته جلّ وعلا.

(١٠) سورة البقرة الآيات: ٢٧٥-٢٨٠.

(١١) راجع: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٣/ ٢٢٥-٢٤٢.

(١٢) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ٤/ ١١٠، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٦٤.

(١٣) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١١/ ٢٦، نيل الأوطار للشوكاني ٥/ ١٨٩،

وسبل السلام للصنعاني ٣/ ٤٧.

- وبما رُوي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد. فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(١٤).

هذا فضلاً عن أن إجماع المسلمين على تحريم الربا جملة، وإن اختلف الفقهاء في تفصيل مسائله، وتبيين أحكامه، وتفسير شرائطه.

أما عن حكمة تحريم الربا، فإنه من أكبر الكبائر التي حرّمها الشرائع السماوية. وقد اتفقت على ذلك جميع العقول الإنسانية السليمة؛ بل إن المسلم الذي يُنكر تحريم الإسلام للربا يُعدّ مُكفراً لأمر معلوم من الدين بالضرورة، وبهذا الإنكار والجحود يكون مارقاً عن دين الإسلام.

ومن الممكن الآن أن نوضّح الحكمة من تحريم الربا فيما يأتي:

١- أن الربا يناقض الأخلاق الفاضلة؛ فالناظر في التعامل في الربا يجده متناقضاً مع الأخلاق الإسلامية الفاضلة. كما أنه يتعارض أيضاً مع المقومات التي خصّ الله سبحانه وتعالى- المجتمع الإسلامي بها. فهو ينزع الشفقة والرحمة من قلب الإنسان نحو أخيه الإنسان، ويقضي على روح التعاون بين الناس، ويؤكد بينهم الأحقاد والعداوات، بسبب استغلال الذين قست قلوبهم وماتت ضمائرهم للمحتاجين أسوأ استغلال؛ حيث يتولد لدى المرابي النهم والقسوة وعبادة المال والأنانية؛ وهذه صفات مدمرة للأخلاق. ولهذا وجدنا القرآن الكريم يصف المؤمنين بقول الله تعالى: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُقْلِحُونَ}^(١٥).

(١٤) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٤.

(١٥) سورة الحشر الآية: ٩.

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فالتكافل دعامة من دعائم المجتمع. ولا شك أن الربا يهدم هذا التكافل فينزع الشفقة والتراحم والمواساة، ويحيل المودة والمحبة والتآلف إلى ضغينة وحقد على المرابين.

٢- أن الربا يُعتبر آفة اجتماعية؛ فهو يزرع الأحقاد في النفوس بين أفراد المجتمع، كما أنه يتسبب في الكثير من الجرائم والأمراض النفسية؛ وذلك لأن المجتمع الذي يتعامل أفرادُه فيما بينهم بالآثرة، ولا يساعد بعضهم بعضاً إلا بمقابل فائدة محدّدة، مما ينشأ معه الكوارث الاجتماعية التي تحيق بالمتعاملين بالربا من أكلين وموكلين على السواء.

٣- أن التعامل بالربا يُؤدّي إلى وجود طبقة من الجشعين الذين تكثّر في أيديهم الأموال بدون جهد يُذكر. فهم يُربّي الإنسان على الكسل والخمول، ويُقعدّه عن العمل، فلا يكاد يتحمّل مشقة الكسب والتجارة والصناعة الشاقة. وبهذا يصبح عضواً فاسداً في المجتمع. وكلما فشا الربا وانتشر، كثرت هذه الأعضاء الفاسدة في جسم الأمة، فتضعف تدريجياً حتى تنهار.

وعلى هذا كان الربا عاملاً من عوامل الحقد في المجتمع، وليس بين الأفراد فقط، وإنما في المجتمع الدولي كله. فمثلاً: عند ما لجأت إنجلترا إلى أمريكا للاقتراض منها بعد الحرب العالمية، رفضت إقراضها إلا بشروط ربوية؛ وقد أثر ذلك في نفسية الشعب الإنجليزي، مما جعل اللورد كينز في خطبته بمجلس اللوردات يقول: "لا أستطيع أن أنسى أبدَ الدهر

تلك الحزن الشديد والألم المرير الذي ألحق بنا من معاملة أمريكا لنا في هذه الاتفاقية؛ فإنها أثبتت أن تُقرضنا شيئاً إلا بالربا^(١٦).

والإسلام يقصد من تحريم الربا بناءً اقتصادٍ سليم، لأن رأس المال لا يعمل وحده، وأنه لا كسب من غير تعرض للخسارة، وأن النظام الربوي يفرض كسباً لرأس المال من غير عمل قط ومن غير تعرض للخسارة قط؛ ولهذا لم يُبَح الإسلام للتاجر أو المستغل أن يأخذ المقدار من المال ويدفع الربا بقدر معلوم خسير أو كسب لأن الإسلام جعل لرأس المال سلطاناً وملكيته مقاماً، ولكنه لا يكسب وحده ولا يكسب من غير تعرض للخسارة. ولهذا كان أساس التعامل المالي بين الناس في الإسلام قائماً على السلامة من الإفراط والتفريط والظلم والمغالاة، فطريقته سالمة من الوكس والشطط.

ومجمل القول: أن الحكمة تحريم الربا:

أولاً: أنه يُربّي الإنسان على الكسل والخمول، والابتعاد عن الاشتغال بالمكاسب المباحة النافعة.

ثانياً: أن فيه ظلماً واضحاً، لا سيما في القرض لأن فيه أخذ مال من غير عوض ولا جهد ولا عمل ولا تعرض لربح وخسارة.

ثالثاً: أنه يُفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس والتعاون والتراحم والمواساة والإحسان فيما بينهم، وتكدس الأموال بأيدي نفر قليل من المرابين.

رابعاً: الربا يجمع أموال الأمة في يد طبقة معينة تتحكم في رقاب الناس واقتصاد البلاد.

(١٦) راجع: مقومات الاقتصاد الإسلامي لعبد السميع المصري صفحة ١٧٧.

خامساً: الربا معصية كبيرة لله تعالى، ينطوي على خيانة الأمانة في المال الذي استُخِلَفَ عليه الإنسان؛ إذ المرابي يخون الله ورسوله، ويتمرد على أوامر الله ورسوله.

سادساً: الربا مصادم للأخلاق، ناقض للفضيلة. لا يعرف الخلق والفضيلة، ولا يتقبلهما أبداً؛ لأن المرابين لا تزيد ثرواتهم إلا إذا كثرت مصائب الناس وعظمت حاجتهم. والذين يتعاطون الربا أعداء الِذَاء للمجتمع، لا يرجون له خيراً؛ بل يعملون على نزول المصائب وخلق الأزمات^(١٧).

هذا ويتنوع ربا البيع إلى ما يأتي :

١- ربا الفضل: هو زيادة أحد البديلين من الأموال الربوية على الآخر إذا اتفق البدلان في الجنس.

فقد جاء في "بدائع الصنائع" : "... ربا الفضل فهو زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي... عند اتحاد الجنس"^(١٨).

وجاء في "القوانين الفقهية" : "... في ربا التفاضل يحرم التفاضل في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة في المرافلة والمبادلة. فلا يجوز أن يكون بينهما زيادة أصلاً"^(١٩).

وفي "مغني المحتاج" : "... وهو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر..."^(٢٠).

(١٧) راجع: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، للدكتور عبد الله الطيار صفحة ٧٩.

(١٨) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ١٨٣ / ٥.

(١٩) راجع: القوانين الفقهية، لابن جزي صفحة ١٦٦.

(٢٠) راجع: مغني المحتاج، الشربيني ٣٠ / ٢، والمغني، لابن قدامة ٤ / ٤.

٢- ربا النسينة :

وهو من: أنسأته الدّين: أخرّته. يقال: نسأت الشيء إذا أجلّته وأخرّته^(٢١). فالنسأ في اللغة هو: التأخير والتأجيل. قال سبحانه: ﴿لِنَمَّا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(٢٢).

وربا النسينة هو: الزيادة في أحد العوّضين مقابل تأخير الدفع. ويُسمّى: ربا الجلي والخفي، وهو: ربا الجاهلية، وربا النقد وربا الديون. ويُسمّى أيضاً ربا القرآن لأنه حرم بالقرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾^(٢٣).

٣- ربا اليد: وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما عن التفريق من المجلس أو التخاير فيه، بشرط اتحادهما علة بأن يكون كلّ منهما مطعوماً، أو كلّ منهما نقداً، وإن اختلف الجنس^(٢٤).

هذا، والفرق بين هذا النوع وبين ربا النساء: أنّ ربا النساء هو في حالة تأخير استحقاق القبض، أي: حالة البيع الذي يشترط فيه الأجل ولو كان قصيراً، بخلاف ربا اليد: فهو في حالة تأخير القبض، أي: حالة البيع الحال المنجز مع تأخير القبض. وعند الجمهور -عدا الشافعية-: هذا النوع داخل في ربا النساء^(٢٥).

وقد زاد المالكية على النوعين الأولين: ربا المزبنة؛ وهو عندهم: بيع معلوم بمجهول، أو مجهول بمجهول من جنسه. وهذا النوع يدخل عند

(21) راجع: المصباح المنير، للفيومي صفحة ٦٠٤، ٦٠٥.

(22) سورة التوبة آية: ٣٧.

(23) سورة آل عمران آية: ١٣٠.

(24) راجع: الزواجر عن اقتراف الكبائر، للهيتمي صفحة ١/ ٤٨٢.

(25) راجع: الربا والمعاملات المصرفية، للدكتور عمر المتروك صفحة ١٤١.

الجمهور -عَدَا المالكية- في البيوع المنهي عنها وليس الربا، وإن كان يرى البعض أنه يدخل ضمن ربا النسيئة^(٢٦).

المطلب الثاني

تحريم فوائد البنوك

الفائدة: عبارة عن المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة عادة ما تكون سنة. وسعر الفائدة هو: النسبة المئوية لمقدار الفائدة، منسوباً إلى المبلغ الأصلي كأساس^(٢٧).

وأصل الفائدة هو: ناتج بسبب مقابل للحرمان من الأموال السائلة التي قد يحتفظ بها المذخر استخداماً لنفسه، أو يتنازل عنها لغيره ليستخدمها مقابل نسبة مئوية عن رأس المال^(٢٨).

هذا، وقد برّر المتعاملون بالفائدة أخذاً وإعطاءً بإغراء الأفراد بالتخلي عن الأموال السائلة لديهم، وذلك من أجل تحصيل السلع للأخرين باستخدامها واستثمارها للصالح العام والخاص. وقالوا: إن في تقريرها تسهيل مهمة من يريد الاقتراض برأس مال نقدي، فضلاً عن أن تخلي الأفراد المقرضين من أموالهم للمقترضين من أجل استغلال هذه الأموال في مشروعات إنتاجية تدرّ على المقرض الربح الكثير، مما يؤدي إلى إعطاء المقرض جزءاً من هذا المال في صورة الفائدة.

ونذكروا مبررات كثيرة للتعامل بالفائدة حتى وصل الأمر إلى أن الغني ازداد في غناه، وأن الفقير التصق بالتراب وزاد فقراً على فقره.

(26) راجع: تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ٣/ ١٢٨.

(27) راجع: مبادئ الاقتصاد، للدكتور محمد جلال أبو الذهب صفحة ٢٠٥، ٢٠٦.

(28) المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، للدكتور إسماعيل هاشم صفحة ٤٢٣.

غير أنّ الثابت والمقرر لدى العقلاء من المسلمين هو: أنّ فوائد البنوك هي الربا الحرام، وأنّه لا شك في هذا رغم الخلاف في وصف وتكييف بعض الصُّور من هذه الفوائد، محاولة للتخفيف من حِدّة هذا التحريم المقرّر شرعاً، بإخراج بعض الصُّور من حَيْز الربا المحرّم، مع ملاحظة أنّه لا يمكن لأحد كائنات مَنْ كان أن يقول بغير حرمة الربا لأنّه في هذه الحالة سيكون قد أنكر معلوماً من الدِّين بالضرورة؛ وهذا معلوم كُفّره - والعياذ بالله سبحانه -.

وقد أصدرت مجامع الفقه والمؤتمرات المنعقدة لمناقشة مسألة فوائد البنوك عدّة قرارات جاءت في مجموعها محرّمة لكافة أشكال تلك الفوائد المتحصّلة من التعامل مع البنوك، كما أنّه قد تعدّدت الفتاوى والردود حول ما أثير من الجدل الكثير حول وصف وتكييف تلك الفوائد البنكية ومدة حرمة التعامل بها، باعتبارها من صُّور الربا المحرّم شرعاً. وهذه بعض المقررات والإصدارات والفتاوى المتعلقة بهذه المسألة:

أ- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد على السؤال الذي ينص على أنّ بعض البنوك تعطي أرباحاً بالمبالغ التي توضع لديها من قِبَل المُودعين، ونحن لا ندري ما حكم هذه الفوائد؟ هل هي ربا؟ أم هي ربح جائز يجوز للمسلم أخذه؟ وهل يوجد في العالم العربيّ بنوك تتعامل مع الناس طبق الشريعة الإسلامية؟

وأجابت بما يلي :

"أولاً: الأرباح التي يدفعها البنك للمُودعين على المبالغ التي أودَعوها فيه تُعتبر ربا. ولا يحلّ له أن ينتفع بهذه الأرباح. وعليه أن يتوب إلى الله من الإيداع في البنوك الربوية، وأن يسحب المبلغ الذي أودعه وربحه،

ويحتفظ بأصل المبلغ، ويُنفق ما زاد عليه في وجوه البرّ من فقراء ومساكين وإصلاح مرافق عامّة ونحو ذلك.

ثانياً: ابحث عن محلّ لا يتعامل بالربا ولو دكاناً، وضع مبلغك فيه على طريق التجارة مضاربة، على أن يكون لك جزء مُشاع معلوم من الربح، كالثلث مثلاً. وإن شئت فضع مبلغك فيه أمانة بدون فائدة. وصلى الله على نبيينا محمد وآله وصحبه وسلم^(٢٩).

ب- فتوى فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمه الله- شيخ الأزهر، جاء فيها: "أصدر مؤتمر علماء المسلمين المنعقد في شهر المحرم سنة ١٣٨٥هـ (مايو ١٩٩٥م) بهيئة مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، الذي من مهامه بحكم القانون -قانون الأزهر- ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار جمهوري: بيان الرأي فيما يجذّ من مشكلات مذهبية أو اقتصادية أو اجتماعية. وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من رجال القانون والاقتصاد والاجتماع من مختلف الأقطار. وكان من قراراته ما يلي:

١- الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرّم لا فرق في ذلك بين ما يُسمّى بالقرض الاستهلاكي وما يُسمّى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

٢- كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً} (٣٠).

(29) فتوى رقم ٧١٣٣ بتاريخ ٦/٧/١٤٠٤هـ.

(30) سورة آل عمران الآية: ١٣٠.

٣- الإقراض بالربا محرّم لا يُبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرّم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة. وكلّ امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته.

٤- أعمال البنوك من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات، وخطابات الاعتماد، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل: كلّ هذا في المعاملات المصرفية الجائزة وما يُؤخذ نظيرَ فائدة هذه الأعمال ليس من الربا.

٥- الحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتمادات بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظيرَ فائدة: كلّها من المعاملات الربوية.

٦- أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الجارية، فقد أُحيل النظر فيها على أن يتمّ بحثها. وعن حيرة الناس فيما يتعلق بودائعهم في البنوك وموقعها من الحلال والحرام، أجاب فضيلته مؤكداً: هي داخلة في البند الأول من هذه القرارات التي تنص على أن الفائدة بالزيادة المحددة قرض في تعريف القانون.

وعن كيفية تمويل مشروعات الدولة بمال حلال قال فضيلته: أن تكون البنوك مشاركة في المشروعات التي تقرضها من إيداعات الناس، لا بد أن تقرضها بفائدة: هي ربا، وتعطي أصحاب هذه الإيداعات بعض هذه الفائدة.

وعن الموقف بالنسبة لمشروعات الخدمات التي تمول جانباً من استثماراتها البنوك، قال فضيلته: لقد علمنا من المختصين أثناء بحث موضوع شهادات الاستثمار: أن أموال شهادات الاستثمار توجّه إلى الخدمات، وأن الدولة تدفع من خزائنها أرباح هذه الشهادات. وقد نص في القرارات الوزارية المنقذة لقانونها على ذلك، بأن تدفع الدولة فائدة ممنوحة

لأصحاب هذه الشهادات؛ وهذا هو السبب الذي توقف مجمع البحوث من أجله في تحديد الحكم الشرعي بالنسبة لهذه الشهادات.

وذلك على أن يتم تعديل القرارات الوزارية بجعل الأرباح التي تُصرف لأصحاب هذه الشهادات منحة اتّخار من الدولة، بدلاً من أن تُعطى في شكل فائدة؛ وهذا تعديل واجب لعقد هذه الشهادات... والمسلمون عند شروطهم، إلا شرط حَرَمَ حلالاً أو أَحَلَّ حراماً... ولكن المختصين بهذه الشهادات توقفوا عن الرد على هذا الاقتراح المرغوب به تصحيح العقد.

وهذا ما قاله شيخ الأزهر السابق رحمه الله رحمة واسعة، فأرضى ربّه، وأبرأ نَمَتَه، ورجّح وزنه عند الأمة⁽³¹⁾.

ج - وقد أيد ذلك وأكده مجلس الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١٠-١٦ ربيع الثاني سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢-٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م، بعد أن عرضت عليه بحوث مختلفة في التعامل المصرفي المعاصر، وبعد التأمل فيما قدّم ومناقشته مناقشة مركزة أبرزت الآثار السيئة لهذا التعامل على النظام الاقتصادي العالمي وعلى استقراره خاصة في دول العالم الثالث. وكانت قراراته:

أولاً: أن كل زيادة (أو فائدة) على الدين الذي حلّ أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد: هاتان صورتان ربا محرّم شرعاً.

(31) راجع: فوائد البنوك هي الربا المحرم، للدكتور يوسف القرضاوي صفحة ١٣٧،

ثانياً: أن البديل الذي يضمن السيولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام، هي التعامل وفقاً للأحكام الشرعية ولا سيما ما صدر عن هيئات الفتوى المعنية بالنظر في جميع أحوال التعامل التي تمارسها المصارف الإسلامية في الواقع العملي.

ثالثاً: قد قرر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف الإسلامية القائمة، والتمكين لإقامتها في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين كيلا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته، والله أعلم^(٣٢).

د - قرار علماء الأزهر بمكة المكرمة في ذي الحجة سنة ١٤١١هـ، يونيه سنة ١٩٩١، والموقع عليه من ثلاثة وثلاثين عالماً من علماء الأزهر الشريف، والذي قرّر:

أنه من البديهيات التي لا تقبل المناقشة: أن فكرة البنوك مبنية أساساً على المعاملات الربوية، وأن وظيفة البنك كما يُحددها أهل الاختصاص الأمناء ما هي إلا التعامل في الديون أو القروض أو الائتمان، ويشمل هذا التعاون شقين: الأول: الاتجار في الديون والقروض والائتمان. والثاني: خلق الديون والقروض والائتمان... والذَّين والائتمان هما وجهها القرض. فمن وجهة نظر المدين يُسمَّى ديناً، ومن وجهة نظر الدائن يُسمَّى ائتماناً؛ ولذا يمكننا القول بأن البنوك تُتاجر في النقود ولا تُتاجر بالنقود، وأنها امتداد لسلوك اليهودي الذي كان مشهوراً عند العرب وغيرهم؛ حيث كان اليهودي يضع نقوده على المنضدة ليقرض المحتاج بفائدة تزداد بمُضيّ

(32) نقلاً عن: فوائد البنوك هي الربا المحرم، للدكتور يوسف القرضاوي صفحة ١٤٤، ١٤٥.

المدة التي تُبقي النقود فيها عند مَنْ يقرضها. ومن البديهيّات أنّ البنوك التجارية ما هي إلا واسطة بين المودع والمقرض. فهي تأخذ الوديعة من صاحبها، وتحدّد له نسبة مئوية معلومة مقدّمة من قيمة هذه الوديعة، ثم تُعطي الوديعة لمن يقرضها بنسبة مئوية أعلى، والفرق بين النسبتين هو الذي تربحه البنوك، ويعيش عليه العاملون فيها... وعلى هذا، يكون من الظلم والتعسف والاقتراء: افتراض أو تخيّل أن البنك يعمل بنظام المضاربة الشرعية. إنها معاملة ربوية واضحة، وهي معاملة متّحدة في كلّ بنوك الدنيا لم يؤخذ فيها برأي الإسلام⁽³³⁾.

وهكذا، فقد تناول الكثير من العلماء قديماً وحديثاً حرمة الربا بالتأصيل والبيان، بما يُفيد أنّ حرمة الربا تنطبق على كلّ زيادة على القرض، سواء كانت زيادة أولى أم ثانية، وأنّ هذه الحرمة تنطبق أيضاً على الزيادة على دين حلّ وقت سداذه. ومن هذا: ما نقله الشيخ رشيد رضا في "تفسير المنار" عن الإمام محمد عبده -رحمه الله تعالى- بصدد رده على من يزعم أن تحريم الربا سبب في فقر المسلمين وضعفهم، حين قال الإمام: "إنّ هذا القول وهم... وأنّ الأمة أفضى بها الجهل إلى إن صارت تجعل علة الرقيّ والارتفاع هي عين العلة للسقوط والانحطاط. ومن ذلك: استدانة أفرادنا وحكوماتنا من الأجانب بالربا؛ فإنها أضاعت ثروتنا وملكننا، وكان الدّين لو اتّبعناه عاصماً منها...". وقال: "إن الله تعالى جعل طريق تعامل الناس في معاشهم أن تكون استفادة كلّ واحد من الآخر بعمل، ولم يجعل لأحد منهم حقاً على الآخر بغير عمل، لأنّه باطل لا مقابل له. وبهذه السّنة أحلّ البيع لأنّ فيه عوضاً يُقابل عوضاً، وحرّم الربا لأنّ فيه زيادة لا مقابل لها". ويقول: "أيضاً في أحد وجوه تحريم الربا القائم على ثمنية النقد، فإذا تحوّل هذا وصار النقد مقصوداً بالاستغلال، فإنّ هذا يُؤدّي إلى انتزاع الثروة من

(33) نقلاً عن فرائد البنوك، للدكتور يوسف القرضاوي صفحة ١٨٢-١٨٤.

أيدي أكثر الناس وحصرها في أيدي الذين يجعلون أعمالهم قاصرة على استغلال المال بالمال، فينمو المال ويربو عندهم ويُخزن في الصناديق والبيوت المالية المصروفة بالبنوك، ويبخس العاملون قيم أعمالهم، لأن الربح يكون مُعظمه من المال نفسه؛ وبذلك يهلك الفقراء^(٣٤).

المبحث الثاني

البنوك والمعاملات الربوية

لقد نشأت البنوك نشأة يهودية ربوية، وظلّ هذا الطابع مسيطراً عليها حتى عصرنا الحاضر. وقد صَوَّرَ لنا بعض الاقتصاديين أنّ الاقتصاد لا يقوم بدونها، وأنّ هذه البنوك على اختلاف أنظمتها لا تقوم بدون نظام الفائدة المعروف [وهو النظام الربوي]^(٣٥).

وقد تعدّدت أعمال البنوك ما بين ودائع وغيرها من الأعمال، خاصة التي لها صلة ببعض الأعمال التجارية، فضلاً عن الأعمال الأخرى.

فأعمال البنوك تتعدد ما بين إيداع النقد، والحساب الجاري، واعتماد الحساب، وبيع وشراء العملة، والقروض بضمان السندات، وخطابات الضمان، والقروض، ونحو ذلك مما يتضح في المطالب الآتية.

المطلب الأول

الودائع المصرفية

تتنوّع الودائع إلى ما يأتي :

أ - الودائع الثابتة أو لأجل: وهي الودائع التي يلتزم المودع أن يُبقيها تحت تصرف البنك فترة معيّنة من الزمن، ولا يستطيع أن يسحبها خلال تلك

(34) راجع: تفسير القرآن الحكيم، للشيخ محمد رشيد رضا ٣/ ٩٠ - ٩٢.

(35) راجع: المعاملات المالية المعاصرة، للدكتور علي السالوس صفحة ٦٧.

الفترة. وتشجيعاً لهذا النوع من الودائع، يدفع البنك للمودع فائدة تقدر بنسبة مئوية معينة من جملة الوديعة سنوياً، كأن تقدر بخمسة في المائة مثلاً أو أقل أو أكثر حسب نظام البنك.

بـ ودائع تحت الطلب: وهي المبالغ المودعة عن طريق خزنة يستأجرها المودع. وهذه الأموال المودعة يستطيع المودع أن يسحبها في أي وقت أراد. ولا تدفع المصارف أية فوائد لصاحب هذه الودائع، ولا يُعدّ هذا النوع من الإيداع حراماً، وليست فيه كراهة.

جـ ودائع اتخارية: [توفير] وفي هذا النوع يستطيع المودع أن يسحب هذه الوديعة أو بعضها متى شاء ذلك. ويُمكنه أن يضيف إليها متى شاء، على أن يُسجل هذا كله في دفتر التوفير الذي يُقدّمه المصرف للمودع، وذلك نظير فائدة يدفع البنك للمودع تقدر بنسبة مئوية معينة.

هذا، ويمكننا الآن عقد المقارنة التالية بين أحكام المضاربة التي سنتعرض لها في هذا البحث، وبين نظام الإيداع في البنوك، لبيان وجه الفارق بين ما هو واضح الحرمة وبين ما استقرّ الشرع على إباحته تحقيقاً لمصالح الناس، فنقول:

١- أن المال في الودائع البنكية يدخل في ذمة البنك، ويصبح مضموناً في جميع الأحوال، في حين أن الأصل في مال المضاربة أنه مملوك لصاحبه ويد المضارب أمانة لا يضمن هذه الأموال إلا بالتعدي والتفريط.

٢- أن صاحب المال -وهو المقرض في الودائع البنكية- لا يعلم شيئاً عن عمل البنك، وما هو موضوع تجارته واستثماره لهذه الأموال، وهل هي في أمور شرعية أم أنها في أمور محرمة، في حين أنه من شروط

المضاربة عند بعض الفقهاء -على نحو ما سيرد إن شاء الله تعالى- أن يكون العمل تجارة مشروعة.

٣- أن المودع في البنك يحدّد له جزءاً منسوباً إلى رأس المال وليس إلى الربح، وبهذا لا يعلم ربّ المال شيئاً عن ربح البنك. فالربح خاص بالبنك دون رب المال، في حين أن المضاربة يجب معلومية كلّ من ربّ المال والمضارب لنصيبه من الربح. ويشترط أن يكون هذا النصيب جزءاً مُشاعاً منسوباً إلى الربح الكليّ. فالربح في المضاربة مخصوص بالمتعاقدين معاً.

٤- أن الخسارة في الودائع البنكية -على فرض حصولها- يتحمّلها البنك والذي يمثل المضارب بحسب الزعم والظن، لأنه يستثمر المال لحسابه هو، ويُعطي صاحب المال جزءاً، في حين أن الخسارة في المضاربة تكون على المال، فلا يتحمّل منها المضارب شيئاً، والأرباح توزّع كما قلنا- بين ربّ المال والعامل بحسب ما يشترطان.

المطلب الثاني

خطابات الضمان واعتماد الحساب

من الأعمال التي تمارسها البنوك خاصة التجارية منها- إصدار خطابات الضمان واعتماد حساب تحتاج إليهما المشروعات التجارية أو الصناعية الكبيرة ذات رأس المال الكبير. والآن نتعرّض لوصف وحكم هذه الأعمال البنكية:

أولاً: خطابات الضمان:

هي: تعهّد من البنك بقبول دفع مبلغ معيّن لدى الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معيّنة قبل المستفيد⁽³⁶⁾.

(36) راجع: البنك اللاربوي في الإسلام، لمحمد الصدر صفحة ١٢٨.

والضمان هو: ضم نمة الضامن إلى نمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في نمتها جميعاً، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما^(٣٧).

وقد دلّ على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(٣٨).

وأما السنة: فيما روي عن سلمة بن الأكوع: «أن النبي صلى الله عليه وسلم- أتى برجل ليصلي عليه، فقال: هل عليه دين؟ قالوا: نعم. ديناران. قال: هل ترك لهما وفاء؟ قالوا: لا. فتأخر. فقيل: لم لا تُصلي عليه؟ فقال: ما تنفعه صلاتي ونمته مرهونة؛ إلا إن قام أحدكم فضمينه. فقام أبو قتادة فقال: هما عليّ يا رسول الله. فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم-»^(٣٩).

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة؛ وهذا الضمان المصرفي ينتج عنه ما ينتج عن أي ضمان شخص آخر بوفاء الدين؛ وعليه فإن للجهة المضمون لها الرجوع بموجب هذا الضمان إلى المصرف المتعهد إذا امتنع المكفول من الوفاء بالشرط. ومتى قام المصرف بالوفاء عن المضمون بما لزمه، فإن للمصرف مطالبة بقيمة ما دفعه إلى الجهة المضمون لها^(٤٠).

ثانياً: اعتماد حساب:

قد يستلزم القيام بالمشروعات التجارية والصناعية رأس مال كبير؛ فعادة يلجأ بعض الناس إلى البنوك للاتفاق مع أحدها من أجل أن يفتح

(37) راجع: المغني، لابن قدامة ٤/ ٥٩٠، ٥٩١.

(38) سورة يوسف من الآية: ٧٢.

(39) أخرجه البخاري ٢/ ٧٩٩.

(40) راجع: كشاف القناع، للبهوتي ٥/ ١٥٩٥.

اعتماداً بما يحتاجه من أموال لتلك المشروعات، ويتم سحب هذه الأموال تدريجياً كلما ظهر احتياجه إلى ذلك، وما يتم سحبه يتحمل عليه العميل الفائدة التي هي موضوع اتفاق بينه وبين البنك. وعادة لا يتم الاعتماد إلا إذا فُتح الاعتماد بضمان الأوراق المالية، أو عقار، أو شخص محل ثقة البنك.

وقد يُفتح الاعتماد بدون هذا، وذلك إذا كان العميل ذا سمعة حسنة ويتمتع بمركز مالي كبير يجوز الثقة لدى البنك.

وحكم الشرع في هذا: هو الحرمة؛ وذلك لأن الأمر مبناه على قرض يقوم بأخذه عميل البنك مقابل فائدة كذا في المائة تختلف من وقت لآخر حسب الحالة المالية. وهذه الفائدة رباً، وهو محرم.

ثالثاً: القروض بضمان السندات الإنذنية والكمبيالات:

يعتاد التاجر في حياته العملية التعامل بالسندات الإنذنية والكمبيالة، وذلك من أجل سداد ديونه. وقد يقوم التاجر بتظهير الكمبيالة أو السند الإنذني سداداً لذئنه، وقد يودع هذه السندات في البنوك، فيقوم البنك بإعطاء التاجر ما يحتاجه من أموال تُقَدَّر بسبعين في المائة من قيمة الكمبيالة أو السندات الإنذنية مُقابل فائدة يحصل عليها البنك. وهذا البنك يقوم من جانبه بتحصيل قيمة الكمبيالة من المدين وذلك تحت حساب الدائن. ويكون ذلك نظير أجر. وإذا لم يتمكن من التحصيل، يحرر للمدين محضر "رسوم وفوائد" إلى آخر هذه الإجراءات، ويرجع بعد ذلك على الدائن بالذئن والفوائد. وبذلك يحصل الدائن على ذئنه قبل حلول الأجل. ويقوم البنك بتحصيل الكمبيالات نيابة عن عملائه مضافاً إليها الفائدة.

والحكم الشرعي لهذا: أنه بالنسبة لعملية كتاب الذئن، فهي حلال أصلاً. أما عملية الإقراض (أو القطع) على الكمبيالة نظير الحصول على فائدة،

فهذا حرام أصلاً لأنه ربا بسبب بيعها بأقل من ثمنها الحقيقي نظير تحصيلها، كأن تكون بنسبة سبعين في المائة من قيمتها نظير الأجل والتحصيل؛ فهذا حرام قطعاً. أمّا إذا أخذ البنك على التحصيل مجرد أجر فقط، فهذا جائز شرعاً باعتبار أنّ البنك في هذه الحالة يُمثل دور الأجير، والله تعالى أعلم وأحكم.

المطلب الثالث

ربا القرض

القرض لغة :

هو: مصدر قرض الشيء يقرضه، إذا قطعه وجزاه. وهو اسم مصدر بمعنى: الإقراض. يقال: قضت الشيء بالمقراض. والقرض: ما تُعطيه الإنسان من مالٍ للقضاء، وكأنه شيء قد قطعه من مالٍ^(٤١).

واصطلاحاً:

فقد عرفه الحنفية: هو دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به يرُدّ بدله^(٤٢).
وعرفه المالكية: عقد مخصوص يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله^(٤٣).

وعرفه الشافعية: هو تملك شيء على أن يرُدّ مثله^(٤٤).

وعرفه الحنابلة: دفع مال لمن ينتفع به ويردّ بدله^(٤٥).

(٤١) راجع: القاموس المحيط، للفيروز آبادي ٢ / ٢٢٤١، ومفردات ألفاظ القرآن، للأصفهاني صفحة ٦٦٦.

(٤٢) راجع: الدر المختار، لابن عابدين ٥ / ٢٤٠.

(٤٣) راجع: حاشية السوقى ٣ / ٢٢١.

(٤٤) راجع: إعانة الطالبين، للسيد البكري ٣ / ٥٨.

(٤٥) راجع: الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن النجدي ٥ / ٣٦.

فالقرض هو: دفع المال إرفاقاً وإعانة لمن ينتفع به ويردّ بذكره
مشروعيته: القرض مشروع بالكتاب والسنة والإجماع.
أما الكتاب :

فقوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللهَ قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً
كثيرةً والله يقبضُ ويُنسِطُ وإليه تُرجعون} ^(٤٦)، وقوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي
يقرضُ اللهَ قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجرٌ كريم} ^(٤٧).
ومن السنة :

- بما روى أبو رافع رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم- استلف من رجل بكرة، فقدمت عليه من إبل الصدقة. فأمر أبا رافع
أن يقضي بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً ربيعاً.
فقال: أعطه إياه. إن خيار الناس أحسنهم قضاء» ^(٤٨).
أما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على جواز القرض.
حكمة مشروعية القرض :

شرع القرض لتفريغ وتنفيس الكرب عن المكروبين، ومساعدة
المحتاجين، وتوثيق عرى المودة والائتلاف والإخاء بين الناس.

(46) سورة البقرة الآية: ٢٤٥.

(47) سورة الحديد الآية: ١١.

(48) راجع: صحيح مسلم ٣/ ١٢٢٤.

حكم القرض :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الأصل في القرض في حق المقرض: أنه قربة من القرب، لما فيه من إيصال النفع للمقرض، وقضاء حاجته، وتنفيس كربته، وأن حكمه من حيث ذاته: النّذْبُ^(٤٩).

وقد يكون القرض مباحاً إذا لم يكن فيه سدّ ضرورة أو حاجة، أو يكون للمقرض غرض كحفظ ماله مضموناً في نمة المقرض. وقد يكون القرض مكروهاً كما لو أقرض واحداً، وكان هناك آخر أحوج منه إلى القرض، ويعلمه المقرض، واستوى الاثنان في سائر الأمور الأخرى كالذّين والخلق والقرابة والأمانة. أو كما لو أقرضه وبعلم أنه سينفقه في مكروه كالبدخ والإسراف. وقد يكون القرض حراماً إذا علم أن المقرض سيصرف القرض في حرام ومعصية، نحو لعب قمار أو شرب خمر^(٥٠).

في ضوء ما سبق، يجب على المقرض أن يكون عارفاً بحال المقرض والهدف والغرض من القرض. وعلى المقرض أن يُبين للمقرض عن وضعه المالي ومدى قدرته على الالتزام والوفاء. وجاء في "المغني": "... ولا يغرّه من نفسه إلا أن يكون الشيء اليسير الذي لا يتعذر ردّ مثله"^(٥١).

قال الإمام أحمد: "إذا اقترض لغيره ولم يعلم بحاله، لم يُعجبنِي". وقال: "ما أحبّ أن يقترض بجاهه لإخوانه". قال القاضي: يعني: إذا كان من يقترض له غير معروف بالوفاء لكونه تغريراً بمال المقرض وإخلالاً به. أما إذا كان معروف بالوفاء لم يُكره، لكونه إعانة له وتفريجاً لكربته"^(٥٢).

(49) راجع: ابن قدامة ٣٤٧ / ٤.

(50) راجع: حاشية إعانة الطالبين، للبكري ٦٠ / ٣.

(51) راجع: ابن قدامة ٣٤٨ / ٤.

(52) راجع: المغني لابن قدامة ٣٤٨ / ٤.

حكم القرض في حق المقرض :

الأصل فيه: الإباحة إذا كان محتاجاً إليه، وذلك لمن علم من نفسه الوفاء. وقد يكون حكمه مندوباً إذا رأى أن فيه تخفيفاً عنه، وإعانة له على النهوض بواجباته؛ بل يصبح واجباً عليه إذا كان فيه إنقاذ أهله وأولاده ونفسه. بل الاقتراض مع ما فيه من مئة وحياء فهو أهون من اللجوء إلى الثورق الذي أفتى بعض العلماء بجوازه. وهو: أن يشتري سلعة بثمن مؤجل ليعيد بيعها بثمن معجل، لأن في الثورق حيلة على الربا، ولأن المشتري قد جرّ البائع إلى الربا، ولو لم يكن عالماً بمقصده من الشراء.

ويكره طلب القرض إذا كان المقرض يستعمله في مكروه أو في سدّ حاجة غير ضرورية عليه. ويحرم طلب القرض إذا كان المقرض يستعمله في حرام.

حكم القرض بفائدة :

إن القرض بفائدة هو رباً محرّماً، ويدل على ذلك:

- قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَاحُكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (٥٣).

- وما روي عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع يقول: «ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع. لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» (٥٤).

(53) سورة البقرة الآيتان: ٢٧٨، ٢٧٩.

(54) راجع: سنن أبي داود صفحة ٥١٨ برقم ٣٣٣٤.

- وما رواه مالك: "أنه بلغه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن، إني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفته. فقال عبد الله بن عمر: فذلك الربا. قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ فقال عبد الله: السلف على ثلاثة وجوه: سلف تسلف تريد به وجه الله، فلك وجهه الله. وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبه. وسلف تسلفه لتأخذ خبيثاً بطيب؛ فذلك الربا..."^(٥٥).

هذا فضلاً عن إجماع العلماء سلفاً وخلفاً على تحريم القرض بفائدة^(٥٦). وجاء في "عمدة القاري": "وقد أجمع المسلمون بالنقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم-: أن اشتراط الزيادة في السلف ربا حرام"^(٥٧).

وقد جاء في "فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء" بأنه "يحرم على المسلم أن يقترض من أحد ذهباً أو فضة أو ورقاً نقدياً على أن يرد أكثر منه، سواء كان المقرض بنكاً أم غيره، لأن ذلك ربا؛ وهو من أكبر الكبائر. ومن تعامل هذا التعامل من البنوك فهو بنك ربوي"^(٥٨).

من خلال هذا العرض لربا القرض يتضح لنا: أن ما تقوم به البنوك الآن من الإقراض والاقتراض بفائدة إنما يكون رباً محرماً، وأن على البنوك الإسلامية لكي تحقق الحكمة التشريعية الكامنة في عقد القرض- لا بد أن تقوم بالإقراض دون فائدة، تسهيلاً وتيسيراً على الناس.

المبحث الثالث

(55) راجع: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣ / ٤٢٤.

(56) راجع: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٩ / ٣٣٣، والمغني، لابن قدامة ٤ / ٣٥٤،

ونيل الأوطار، للشوكاني ٥ / ٢٤٦.

(57) راجع: العيني ١٢ / ٤٥.

(58) راجع: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: الفتوى رقم ٨١٨٢ بتاريخ

١٣ / ٣ / ١٤٠٥ هـ.

الخلاص من شائبة ربا البنوك

المقرر: أن وجود البنك ضرورة تستلزمها حاجة المجتمع ونشاطه، وبدون ذلك يقع الناس في هذا العصر في الحرج والمشقة والمعاناة في حياتهم أيما معاناة. وهذا يجعل من الواجب ضرورة الحفاظ على تلك البنوك واستمرارية عملها، مع تنقية أنظمتها من كلِّ العلائق التي تبعث الربية وتوجد التهمة، وتوقع المتعامل معه من الأفراد في ضيق من أمرهم، بسبب ما يشوب تلك الأنظمة من علائق الربا المحرم.

ومما لا شك فيه: أن السير في نظام المصارف الإسلامية ينشر الأمن والأمان والطمأنينة في نفوس الجميع، فيشعرون بالرابطة الأخوية فيما بينهم فقيرهم وغنيهم، وذلك بالابتعاد عن الأنانية؛ فيزداد رأس المال بصفة دائمة بعيداً عن الاستغلال، ويصبح مصدر الكسب الوحيد هو الربح الحلال الذي من خلاله يتحقق الخير والنفع للأمة.

وبناء على ما سبق: يتقرر لدينا الآن: أنه لا مناص من اللجوء إلى مسلك الشريعة الإسلامية الغراء للخلاص من كافة علائق الربا، وذلك بالتركيز على افتتاح العديد من المصارف الإسلامية التي تأخذ بالنظام الإسلامي القائم على النظرة الأساسية للاقتصاد من خلال نظرته إلى المال⁽⁵⁹⁾ من حيث الملكية له. فالإسلام لا يرى الملكية أصلاً للفرد ولا للدولة، وإنما الملكية أصلاً لله سبحانه لأن المالك هو الله تعالى، والإنسان

(59) المال في اصطلاح الشرعيين: كل ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع به انتفاعاً عادياً. وعلى ذلك لا يُعدُّ الشيء مالاً عندهم إلا إذا توافر فيه أمران وهما: إمكان إحرازه وحيازته، وإمكان الانتفاع به على وجه معتاد. راجع: أحكام المعاملات الشرعية، للشيخ علي الخفيف صفحة ٢٨.

ما هو إلا مستخلف فقط في هذا المال، عملاً بقوله سبحانه: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾^(٦٠).

ومما يجب لفت النظر إليه هنا مع البدء في افتتاح العديد من المصارف التي تأخذ بالنظام الإسلامي: ضرورة اتباع ما يأتي:

أ- يحرم في هذه المصارف التعامل بالربا بكافة صُورَه وأشكاله تحريماً باتاً وقاطعاً؛ ولهذا فإنَّ المصرف يقبل الودائع قرضاً حسناً دون أن يدفع لأصحابها أية مبالغ كفوائد ربوية، مع استثمار تلك المبالغ في مشروعات متنوعة على أن تكون تلك المشروعات غير متعارضة مع شرع الله - عز وجل -.

ب - من حقَّ المصرف أن يقوم بالعديد من المعاملات المصرفية المشروعية بجانب كافة الخدمات التي يقرها الشرع.

ج- من أعمال المصارف: الإقراض للخدمات التجارية أو الصناعية أو الزراعية. وقد يقوم المصرف بشراء احتياجات العملاء، ويدخل هذا في إطار المراجعة وهي مشروعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُعتبر هذا التعامل بعيداً كلَّ البُعد عن المعاملات الربوية غير الشرعية.

د - يقوم المصرف بجانب إقراض التجار والصُّناع والزُّراع سداد احتياجاتهم، بجانب هذا يقوم بالتأكد فيمن يتعامل معه فيرتهن من المسلمين رهنًا محسوباً حتى يستوثق من دأبه أو يأخذ كفيلاً له.

كما أن المصرف قد يأخذ بنظام المضاربة بقصد المشاركة، لأنَّ طرق استثمار المال كثيرة في الفقه الإسلامي؛ حيث تتنوع طرق المشاركة تنوعاً

(60) سورة الحديد من الآية: ٧.

يغطي حاجات المجتمع والأفراد من جميع الوجوه. وقد توسع الحنفية حيث جعلوا شركة العقود خمسة أنواع يمكن من خلالها استيعاب كافة التصرفات التي تقوم بها البنوك، بعيداً عن المعاملات الربوية.

وعلى هذا، فلا خوف من إمكان العمل بنجاح في مجال الاقتصاد وفقاً للشريعة الإسلامية، بقصد تجنب التعامل بالربا الممقوت. فالربا يُعدّ عاملاً من عوامل الكساد وفساد الاقتصاد، مما يستوجب معه ترتيب ذلك الاقتصاد بكافة جوانبه بما يتفق مع ما شرعه الله - عز وجل - من أحكام وُجدت بقصد إسعاد البشر في الدنيا الآخرة.

وقد أعطت المثل على ذلك: دولة المملكة العربية السعودية التي سمحت بقيام مصاريف الإسلامية بالعمل فوق أراضيها ((بنك فيصل الإسلامي، والبنك الأهلي التجاري (...))، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة. ثم تتابع الدول الإسلامية تبعاً للنجاح الذي تحقق بالتجربة في قيام المصارف الإسلامية.

وهذا كله يقرّر لدينا الآن بأن النظام الاقتصادي الإسلامي من أمثل وأفضل النظم الاقتصادية على الإطلاق. وهذا النظام يقوم على اشتراك العمل ورأس المال على نحو معروف في الفقه الإسلامي بالقراض أو المضاربة. وقد أثبتت التجارب العملية أنّ هذا النظام أنفع للصالح العام من نظام إضافة الفوائد إلى رأس المال؛ فإن رأس المال والعمل لا بد أن يشتركا معاً في الربح والخسارة. وهناك وسيلة أخرى لاستثمار المال عن طريق الاكتتاب في الشركات التي تطرح أسهمها مباشرة في السوق بدون سندات تأسيس تستأثر بمعظم الربح، ويكون له بذلك نصيب من الربح إذا ربح، وعليه من الخسارة إذا خسرت بنسبة ما يملكه من أسهم. وهذا النوع من الشركات جائز، وربحه حلال لتوافر الشروط الشرعية فيه. والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع

أثر المضاربة في الحياة الاقتصادية المعاصرة

حيث وجدنا ضالّتنا في عقد المضاربة الإسلامية كما يُسمّى البعض، أو عقد القراض كما يُسمّى الآخرون، فتنشأ المصارف الإسلامية على هذا النظام المبرراً من الربا، بحيث يُؤدّي نفس الدّور الاقتصادي الذي تُؤدّيهِ المصارف الربوية، إن لم يكن أكبر وأفضل. فاللجوء إلى مسلك المضاربة الإسلامية يُعتبر بحقّ المدخل لتصحّيح مسار العديد من المؤسسات الاقتصادية الربوية، بحيث تصبح متوائمة مع أحكام الدّين الحنيف باعتبار أنّ هذا النظام له الأثر البارز في تطويع النظام المصرفي الربوي لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يستثمر المال ويُنمّى في رحاب هذا العقد الذي هو عقد تنمية واستثمار بحسب أصله وطبيعته. ونفس هذا الأثر يبرز في تعديل أنظمة صناديق التوفير للتخلص من كلّ ما يشوب هذا النظام - هو الآخر - من شوائب الربا المحرّم، فضلاً عن عقد المضاربة يعدّ مدخلاً سليماً لإنشاء شركات التأمين الإسلامية مبرّاة مما يشوب شركات التأمين التجارية المعاصرة من جهالة وغرر وربا.

ولما كان السبيل إلى الخلاص من شائبة الربا في نهج المسلك الإسلامي من خلال أحكام المضاربة الإسلامية، فإن الأمر يستلزم ضرورة التذكير بأحكام ذلك العقد من كافة جوانبه حتى نكون على بصيرة من أمرنا من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

التعريف بالمضاربة

عقد المضاربة كما يُسمّى أهل العراق، أو عقد القراض كما يُسمّى أهل الحجاز: من العقود المهمة في إنماء الاقتصاد بتحريك ودوران رأس

المال. وتسميته بعقد المضاربة هي الأكثر تداولاً والأشهر استعمالاً في كتب الفقه قديمها وحديثها؛ بل إن هذه التسمية هي الشائعة في المعاملات المعاصرة. وتُطلق المضاربة للدلالة على العقد ذاته، ورب المال للدلالة على الطرف الذي يُقدّم ماله في ذلك العقد، والمضارب للدلالة على مَنْ يقوم بالعمل في ذلك المال. وفي الفروع الآتية أحاول الكشف عن هوية ذلك العقد من كافة جوانبه:

الفرع الأول

تعريف المضاربة

المضاربة لغة: هي المفاعلة، من: الضرب في الأرض والسير فيها للتجارة. وهي تعني: المشاركة، على معنى: أن المضارب يقوم بالضرب في الأرض قصداً للربح، وأن المضاربة تعني من جانب رب المال: دفع المال لمن يقوم بالسفر والضرب في الأرض قاصداً الربح؛ وهذه هي المشاركة⁽⁶¹⁾.

ومعنى المضاربة: أن تعطي إنساناً مالا يتجر فيه، على أن يكون الربح بينكما، أو أن يكون له سهم معلوم منه.

المضاربة اصطلاحاً :

اختلفت عبارة الفقهاء بشأن تعريف المضاربة بحسب اصطلاحهم، غير أن اتجاهاتهم المختلفة في العبارة وفي بعض الاشتراطات والقيود تدور جميعها حول معنى واحد يكاد يكون متقارباً، وهو: أن المضاربة أو القراض: عقد الاشتراك في الربح، على أن يكون رأس المال من طرف، والعمل فيه من الطرف الآخر. وقد يتعّدّد صاحب رأس المال كما يتعّدّد

(61) راجع: لسان العرب، لابن منظور ٨ / ٣٦، ومختار الصحاح للرازي صفحة

العامل. وهذا من العقود الدائرة بين النفع والضرر. وهذا ما قاله الفقهاء بشأن هذا تحديد المراد بهذا العقد.

فقد عرفها الحنفية بأنها: "... عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين، والعمل من الجانب الآخر" (٦٢).

وعرفها المالكية بأنها: "دفع مالك مالا من نقد مضروب مسلم معلوم لمن يتجر به، بجزء معلوم من ربحه قل أو كثر، بصيغة" (٦٣).

في حين أن الشافعية يرون أن: "القراض والمقارضة والمضاربة بمعنى واحد وهو: أن يدفع مالا إلى شخص ليتجر فيه، والربح بينهما" (٦٤).

والمضاربة عند الحنابلة هي: "اشتراك بين بدن ومال. ومعناها: أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه". كما تعرض لسبب التسمية، وموطن أخذ اللفظ في كل من المضاربة والقراض (٦٥).

وهكذا نلاحظ اتفاق أهل اللغة والفقهاء على معنى المضاربة والقراض وهي أن يدفع شخص ماله إلى آخر ليعمل فيه على أن يكون الربح الحاصل مشتركا بينهما بحسب اتفاقهما، وقد اشتمل تعريف الحنفية على "كلمة" عقد بينهما خلت

(62) راجع: الهداية شرح بداية المبتدي، للمرخيني ٨ / ٤٤٧، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للكليوبلي ٥ / ٥٦١، وتحفة الفقهاء، للسمرقندي ٣ / ١٥.

(63) راجع: الشرح الصغير على أقرب المسالك، للدريز ٣ / ٧٩، ٨٠، وشرح حدود ابن عرفة، للرصاص ٢ / ٥٠٠، والكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر ٢ / ٧٧٢.

(64) راجع: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي ٥ / ١١٧، ومغني المحتاج، للشربيني ٢ / ٤١٨، والحاوي الكبير، للماوردي ٧ / ٣٠٥، وحاشية قليوبي وعميرة ٢ / ٥١، ٥٢.

(65) راجع: المغني، لابن قدامة ٥ / ٢٦، وحاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن القاسم ٥ / ٢٥٤، وهداية الراغب لشرح عمدة الطالب، لعثمان أحمد النجدي صفحة ٣٧٠، وزاد المعاد في هدي خير العباد ١ / ١٥٤.

بأقي التعريفات من ذلك كما أن المالكية فصلوا كل الأركان والشروط في التعريف في حين أن تعريف الشافعية والحنابلة جاءت قاصرة عند بعض الأركان والشروط.

وعلى هذا فعقد المضاربة عند أهل العلم عقد أمانة في يد المضارب قبل العمل وبَعْدَه. فضلاً عن أن المضاربة: إيداع ابتداءً، وبصير شركة عند الربح.

بمراعاة أنه إذا شرط الربح للمضارب فهو قرض، وإذا ربح المال في المضاربة صار المضارب شريكاً. وإذا شرط كل الربح للمالك ورضي المضارب فهو بضاعة، ويكون المضارب وكيلاً عن المالك مُتَبَرِّعاً بعمله.

وأنه إذا تصرف المضارب في المال فهو وكيل فيه، لأنه يتصرف فيه بأمر مالكه؛ فالعقد حينئذٍ توكيل عند عمله. وإذا فسدت المضاربة فهي إجارة فاسدة، فيستوجب العامل أجره مثله. وإذا خالف المضارب أي شرط من شروط رب المال كان غاصباً، لوجود التعدّي منه على مال غيره.

فالمضارب: أمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يباشره بنفسه من العمل، وشريك إذا ظهر فيه الربح.

الفرع الثاني

حكم المضاربة

المضاربة مشروعة للحاجة إليها، وقد ثبتت هذه المشروعية بالكتاب والسنة والإجماع^(٦٦).

(٦٦) راجع: الإجماع، لابن المنذر، تحقيق وتعليق: محمد علي قطب صفحة ١٢١، المغني، لابن قدامة ٥/، سبل السلام، للصنعاني ٣/ ٧٧، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد ٢/ ٢٣٦، والمعونة، للقاضي عبد الوهاب المالكي ١١١٩/٢.

من هذا:

- قوله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ} (٦٧)؛ وقد استدل بها الماوردي على أنها الأصل في إحلال القراض وإباحته، باعتبار أن في القراض ابتغاء فضل وطلب نماء (٦٨).

- وقوله تعالى: {وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} (٦٩)؛ وفسرها الحنفية على معنى: يسافرون للتجارة، والمضارب يضرب في الأرض يبتغي من فضل الله - عز وجل - (٧٠).

- ما أخرجه ابن ماجه عن صالح بن صهيب عن أبيه رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع» (٧١). فهذا الحديث نص في جواز المضاربة، بل وألح عليها لما فيها من البركة (٧٢).

- وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة؛ فإن فعل فهو ضامن. فرفع شرطه إلى رسول الله، فأجازه" (٧٣).

(67) سورة البقرة من الآية: ١٩٨.

(68) راجع: الحاوي الكبير للماوردي ٣٠٥ / ٧.

(69) سورة المزمل من الآية: ٢٠.

(70) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٧٩ / ٦، والاختيار لتعليل المختار، للموصلي ٣ / ١٩.

(71) راجع: سنن ابن ماجه ٧٦٨ / ٢ برقم ٢٢٨٩.

(72) راجع: فقه المعاملات المالية، للدكتور محمد عبد اللطيف قنديل صفحة ١٩١.

(73) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ١١١ / ٦.

هذا فضلاً عن إجماع الصحابة رضي الله عنهم- على جواز المضاربة، وأجمعت الأمة كذلك من بعدهم جيلاً بعد جيل على جوازها في مختلف العصور، ولم يخالف في مشروعيتها أحد. وهكذا كان الإجماع بشأن المضاربة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم- إلى يومنا هذا. وقد أكد هذا ابن حزم حين قال: "كل أبواب الفقه فيها أصل من الكتاب والسنة، حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً من السنة، ولكنه إجماع صحيح، ويُقطع بأنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم- وعلم به وأقره^(٧٤)".

فكانت المضاربة جائزة بالإجماع على نحو ما حكاه ابن المنذر، وروي عن عمر وعثمان، وعلي وابن مسعود، وابن عباس وعبد الله بن عمر، وحكيم بن حزام وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم-، ولم يُعرف لهم مخالف^(٧٥).

كما يُستدل على جواز المضاربة بقياسها على المساقاة، بجامع أن في كل العمل في شيء ببعض نمائه مع جهالة العوض. وفي هذا يقول الرافعي: "وإنما جُوزت المساقاة للحاجة من حيث أن مالك النخيل لا يُحسن تعهدها ولا يتفرغ له، ومن يُحسن العمل قد لا يملك ما يعمل فيه، وهذا المعنى موجود في القراض"^(٧٦).

هذا: ورغم اتفاق الفقهاء على أصل المضاربة لما تقدم من أدلة، إلا أنهم اختلفوا: هل هذه المشروعية جاءت وفق القيم والقواعد العامة، أم أنها مخالفة للقياس ثبتت رخصة لحاجة الناس؟

(74) راجع: سبل السلام، للصنعاني ٣ / ٧٧.

(75) راجع: السلسبيل في معرفة الدليل، لصالح البليهي ٢ / ٥٣٢، وتلخيص الحبير للعسقلاني ٣ / ٥٨.

(76) راجع: مغني المحتاج، للشربيني ٢ / ٤٣٩.

والأصح: أن المضاربة شرعت رخصة وتيسيراً على العباد، كي يتمكن من يملك المال ولا يُحسن العمل ومن يُحسن العمل ولا يملك المال، من الالتقاء المثمر: هذا برأس المال وهذا بجهد، والربح مشترك. فسبحان ربي الذي ما جعل علينا في الدين من حرج^(٧٧). وهذا ما يتضح أكثر في الفرع الثالث عند الحديث عن حكمة مشروعية المضاربة.

الفرع الثالث

حكمة مشروعية المضاربة

الشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق مصالح العباد ورفع الحرج عنهم وإسعادهم في الدنيا والآخرة، وما من تشريع إلا وله حكمة سواء ظهرت لنا أم خفيت علينا. ومشروعية عقد المضاربة حكمة واضحة باعتبار أن الحاجة ماسة إليها، لأن الناس بين غني بالمال عاجز عن التصرف فيه، وبين حسن التصرف صفر الدين في المال فهو ماهر حاذق بكافة أمور التجارة وأوجه الكسب لكنه لا يجد المال الذي يعمل فيه؛ فكانت الحاجة إلى مشروعية ذلك العقد سداً لحاجة الطرفين وتوسعة لأبواب الرزق المشروع الحلال الذي يعود نفعه على رب المال وعلى المضارب على السواء؛ فلا رب المال كنز ماله من غير أن يستفيد منه، ولا المضارب ظل عاطلاً عن العمل، فضلاً عن أن المقرر لدى الناس: أن التقود لا تنمو إلا بالتجارة. وليس كل من يملكها يُحسن التجارة، ولا كل من يُحسنها له مال؛ فشرعت لدفع هذه الحاجة وتحقيقاً للمصلحة بين الأفراد. ولأن الائتمان لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل، فجاز المعاملة عليها ببعض الخارج منها كالنخل في المساقاة؛ ولذا كانت الحكمة من مشروعية

(77) راجع: فقه المعاملات المالية، للدكتور محمد عبد اللطيف قنديل صفحة ١٩٣.

المضاربة واستثمار الأموال بقصد الدّعوة إلى زيادة جهد الأفراد في صالح الفرد والجماعة على السواء^(٧٨).

ولهذا كان حرص التشريع الإسلامي على مداومة الاستثمار للمال الذي بين يدي ربّ المال، لأنه أصلاً مال الله ومال الجماعة. ومداومة استثمار المالك له تعود بالنفع على ذاته أولاً وعلى المجتمع ثانياً. وهذا كله مناط شكر الله سبحانه على نعمائه، وهذا الشكر يتحقق بأن يوجّه نشاطه وكفائته إلى استثمار هذه الأموال. وعلى العكس من هذا، إذا امتنع مالك المال عن استثماره فإنّ هذا سيؤدّي حتماً إلى فقره، وبالتالي إلى فقر المجتمع^(٧٩).

وتبدو أهمية هذا العقد في العصر الحاضر أوضح منها في العصور السابقة؛ ذلك أن الاستثمار الحديث يعتمد على تجميع أكبر قدر ممكن من المال ومن أطراف متعدّدين، وتوجيه هذه الأموال إلى الاستثمار المنظم بمعرفة أناس متخصصين لتقوم باستثماره وفق أحدث الأسس والأساليب، ممّا يعود على أصحاب الأموال وعلى الجهة المستثمرة والمجتمع كلّه بالخير والفائدة.

المطلب الثاني

أركان المضاربة وشروطها

المضاربة تعدّ عقداً بين طرفين، والمعروف أنّ العقد عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه. ويترتب على العقد التزام كلّ واحد من العاقدين بما وجد به

(78) راجع: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٣٢١، والهداية مع تكملة فتح القدير ٣ / ٢٠٢، والمهذب، للشيرازي ١ / ٣٨٤، والروض المربع، للبهوتي ٢ / ٢٦٨.

(79) راجع: الاختيار لتعليل المختار، للموصلي ٣ / ١٩، المعونة، للقاضي عبد الوهاب المالكي ٢ / ١١٩، والحاوي الكبير، للماوردي ٧ / ٣٠٧.

للآخر؛ بحيث يتمّ الانعقاد وهو: تعلق كل من الإيجاب والقبول بالآخر على وجه مشروع يظهر أثره في متعلقهما، يعني: الإيجاب يكون في المضاربة بكل لفظ يدل على المعنى المقصود، أو أنه ما صدر أولاً سواء أكان صدوره من المضارب أو ربّ المال. أما القبول فهو: ما صدر ثانياً من أحد المتعاقدين، ويستوى في هذا أكان من المضارب أو من صاحب المال. وأخصّ الأركان بالحديث أولاً، ثم أتبع ذلك بشروط كلّ ركن ثانياً:

أولاً: أركان المضاربة:

الركن: ما يتوقف عليه وجود الشيء؛ ولهذا كان الركن داخلاً في الماهية؛ وقد اختلف مسلك أصحاب المذاهب في عدّ هذه الأركان.

فركن المضاربة عند الحنفية: هو الإيجاب والقبول بالفاظ تدلّ عليها. والإيجاب هو لفظ المضاربة أو المقارضة أو المعاملة، وما يؤدّي معاني هذه الألفاظ بأن يقول رب المال للعامل: "خُذْ هذا المال مضاربة مثلاً، على أن ما رزق الله سبحانه من ربح فهو بيننا نصفين مثلاً". والقبول: أن يقول العامل: "قبلت" أو "أخذت"، ونحو ذلك؛ فيتمّ الركن بينهما^(٨٠).

وعند المالكية: أن أركان المضاربة أربعة هي: العاقدان - وهما: الوكيل والموكل -، والمال، والجزء المحدّد للعامل، والصيغة^(٨١).

وعند الشافعية: الأركان خمسة وهي: الأربعة المعتمدة عند المالكية، بجانب العمل. فالأركان: رأس مال، وعمل، وربح، وصيغة، وعاقدان^(٨٢).

وعند الحنابلة: الأركان خمسة وهي: صيغة، وعاقدان، ومال، وعمل، وتقدير نصيب العامل.

(٨٠) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٨٠ / ٦.

(٨١) راجع: حاشية الدسوقي ٥٢٤ / ٣.

(٨٢) راجع: مغني المحتاج، للشريني ٤١٨ / ٢.

فالركن عند الحنفية: الإيجاب والقبول بالفاظ تدل عليهما، ومتفرع إلى أربعة عند المالكية، وخمسة عند الشافعية والحنابلة. والخلاف في العبارة فقط.

واختلاف الفقهاء في عدّهم الأركان راجع إلى نظرتهن إلى الأصلي في الأركان وغير الأصلي. فمن نظر إلى الأصلي منها هو: ما كان داخلا في حقيقة الشيء- قال: ركنها الإيجاب والقبول. ومن نظر إلى غير الأصلي هو: ما يتوقف عليه وجود الشيء- عدّ الأركان على الوجه الذي ذكره الشافعية والحنابلة.

ثانياً: شروط المضاربة:

استبان لنا حالاً: أنّ شروط المضاربة واعتبارها صحيحة تترتب عليها آثارها هي في الحقيقة شروط لأركان المضاربة كلّ على جده. فإذا تحققت الأركان مستوفية للشروط كانت المضاربة صحيحة، وإلا فلا، بأن تقع فاسدة، أو لا تنعقد أصلاً عند فقد أحد أركانها.

أ- ما يشترط في العاقدین:

العاقدان هما: ربّ المال (المالك)، والعامل (المضارب). ولما كان عقد المضاربة يتم بتلاقي إرادتين على إنشائه، كان لا بدّ من توافر بعض الشروط في كلا العاقدین كي يتمّ عقدهما وينفذ. ويُشترط في طرفي عقد المضاربة: أن تتوافر فيهما أهلية التوكيل والوكالة، وذلك لأن ربّ المال يأذن للمضارب بالتصرف في ماله بالجزء الذي يتفقان عليه. ولقد اشترط الفقهاء في العاقدین فيها ما يُشترط في الموكل والوكيل؛ وهو: أن كلّ من صحّ تصرفه في شيء بنفسه وكن مما تدخله النيابة صحّ أن يوكل فيه، لأن التوكيل تفويض ما يملكه من التصرف إلى غيره، وكل ما يصحّ للإنسان

فكر وإبداع

أن يستوفيه بنفسه وكان مما تدخله النيابة صح أن يكون وكيلاً عن غيره فيه^(٨٣).

وعلى هذا: فالأهلية المطلوبة في عقد المضاربة هي: الأهلية التجارية التي تؤهل التاجر لقيامه بعمله التجاري الدائر بين النفع والضرر، بحيث يُعتد بجميع تصرفاته شرعاً^(٨٤).

ويشترط في المضارب خاصة: أن يكون أميناً^(٨٥)، لأنه قبض المال بإذن مالِكه وليس على وجه المبادلة؛ فهو مودع لديه قبل التصرف، فإذا تم التصرف فوكيل، فإذا ربح فشريك حكماً في هذا الربح^(٨٦). وقد نُقل عن ابن القيم: أن المضارب أمين وأجير ووكيل وشريك؛ فأمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يباشره من العمل بنفسه^(٨٧).

ولهذا: فالمضارب يصير بالعقد وكيلاً عن رب المال إذا عمل، ويصبح المال في يده أمانة بتسليمه إياه وهذا هو شأن الوكيل، وإذا أهمله ضمنه. وإذا ظهر فيه ربح، كان شريكاً فيه وفقاً لمقتضى الشرط. وإذا ظهرت خسارته، كانت على رأس المال وحده إذا لم يقصر، وإذا ربح اختصمت من الربح، وذلك لأن الربح يُعدّ تبعاً لرأس المال.

والمقرر: أن المضارب يضمن مال المضاربة إذا هلك بتعمد منه أو تقصير، مثل: أن يسافر ولم يؤمر بالسفر فإنه يكون ضامناً للمال وتبطل المضاربة، إلا إذا تحول رأس المال إلى غرض مأنوناً فيها ضمنها بالتعدي، ولا تبطل المضاربة لاستقرارها بالتصرف والشراء. وإذا هلك

(83) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٢٠ / ٦، ومغنى المحتاج، للشربيني ٢ / ٤٢٤.

(84) راجع: مرشد الحيران، لمحمد قنري باشا صفحة ٩١.

(85) راجع: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للكليوبلي ٣ / ٤٤٤.

(86) راجع: جواهر الإكليل، للأزهري ٢ / ١٧٢.

(87) راجع: زاد المعاد في هدي خير العباد ١ / ١٥٤.

المال بدون تعدُّ منه أو تقصير، فإنه لا يضمنه، ويكون التقصير على رب المال لأن المضاربة مبنية على الأمانة والوكالة، والمضارب فيها وكيل عن ربِّ المال ويكون المال في يده أمانة عند قبضه.

كما أن النفقة التي أجازها بعض الفقهاء نفقة طارئة بمناسبة السفر والشروع في العمل، أمّا في هذه المسألة فإن النفقة لا تتعلق بالسفر أو ما يقوم مقامه.

أما بالنسبة للاحتياطي، فمن باب أولى لا يجوز جزء من الأرباح الفعلية كاحتياطي، ويتعين أن يكون استقطاعه من حقوق المساهمين دون حصّة أصحاب الودائع الاستثمارية.

ب- ما يشترط في الصيغة:

لا بدّ في عقد المضاربة من وجود صيغة [إيجاب وقبول] يُفصح بها الطرفان عن رغبتهما في التعاقد. ويقول الإمام النووي -رحمه الله-: "القراض والمضاربة والمعاملة ألفاظ مستعملة في هذا العقد؛ فإذا قال: "قارضتك -أو ضاربتك أو عاملتك-، على أن الربح بيننا نصفين"، كان إيجاباً صحيحاً. ويشترط أن يكون القبول متصلاً بالاتصال المعتبر في سائر العقود.

ولو قال: "خذ هذا الألف واتجر فيه، على أن الربح بيننا نصفين"، فقطع القاضي حسين والبغوي بأنه قراض، ولا يقتصر إلى القبول" (٨٨).

وقد ذكر العلماء أن العبرة في عقد المضاربة ونحوه بما يدلّ على المعنى؛ فليس المقصود وجود ألفاظ مخصوصة. ولهذا فقد ذكر صاحب

(٨٨) راجع: روضة الطالبين، للنووي ٥/ ١٢٤.
- ٣٣٥ -

"حاشية العدوي على شرح الخرشي": "لا يُشترط لفظ بل تكفي المعاطاة"^(٨٩).

وعلى هذا: فالإيجاب يحصل بكل لفظ يدل على قصد موجبه مفرداً كان أو جماعة، أبرم عقد المضاربة صراحة أو ضمناً. ولا فرق في هذا بين أن يبدأ به رب المال أو المضارب.

والألفاظ الصريحة في دلالتها على عقد المضاربة هي: المضاربة، والقراض، والمقارضة، والمعاملة، لأن هذه الألفاظ أسماء لهذا العقد.

ويشترط في الإيجاب والقبول هنا ما يشترط في معظم العقود كالسلم ونحوه، من أنه لا بد من التواصل بين الإيجاب والقبول؛ وذلك بأن يتم العلم بهما من جانبي العقد، وألا يفصل بينهما فاصل يدل على الإعراض، وأن يتحد المجلس، وأن يحصل القبول قبل أن يرجع الموجب عن إيجابه؛ وهذا كله فضلاً عن اتحاد موضوعهما أي: توافقهما على معنى واحد. فإذا قال رب المال: "ضاربك بكذا على ثلث الربح"، فقال الآخر: "رضيت على نصف الربح"، فإن هذا لا يُعدّ قبولاً، ولا تنعقد المضاربة بينهما.

والأصل في عقد المضاربة: أن يكون منجزاً: بمعنى: أنه يترتب عليه أثره في الحال، فيتسلم المضارب رأس المال ليعمل فيه؛ غير أنه لا مانع من تعليق عقد المضاربة إلى زمن أو على شرط، كأن يقول رب المال: "ضاربك من أول السنة القادمة" أو "ضاربك إن جاء فلان"، والسبب في هذا: أن عقد المضاربة لا يفيد تملك الأعيان، فضلاً عن أنه عقد غير لازم فيجوز لأحد أطرافه فسخه وقت ما يشاء.

(٨٩) راجع: حاشية العدوي على شرح الخرشي ١٤٤ / ٧.

ج - ما يشترط في المال:

المال هو أحد الدعائم الأساسية اللازمة لقيام عقد المضاربة، لأنه عقد على الشركة في الربح الناتج من مال من طرف وعمل من طرف آخر.

ويشترط في رأس المال هذا عدة شروط منها:

١- أن يكون نقداً وهو: الدراهم والدنانير المضروبة؛ ودليل ذلك: الإجماع^(٩٠).

فإجماع الفقهاء على الدراهم والدنانير أنها لا تزيد ولا تنقص في الغالب، بناء منهم على ثبات النقدين وبقائهما بقاء مستمراً بسعر واحد لا يزيد ولا ينقص، وكذلك قيم الأشياء ونسبة بعضها إلى بعض لا تزيد ولا تنقص. أما في هذه الأزمان فالأحوال تغيرت، وأصبحت النقود المضروبة ذهباً أو فضة بمنزلة المضاربة، فربما عند التصفية تزيد قيمتها أو تنقص فيحصل ضرر على أحد الطرفين. والمعروف أن الشركات مبنية على العدل وبتساوي الشريكين في المغنم والمغرم. وهو ما جاءت به شريعتنا السمحة والتي حرمت ما يخالف ذلك.

٢- أن يكون معلوم المقدار؛ فلا يجوز أن يكون مجهولاً، ولا جزافاً، لأنه في حالة الجهالة لا يُدرى بكم يرجع عند المفاضلة، ولأنه يفضي إلى المنازعة والاختلاف في مقداره. وقد استلزم الشافعية والحنابلة أن لا يكون رأس المال مجهولاً أو جزافاً لكي لا تحدث المنازعة بسبب الغرر؛ ولذلك لا يصح

(٩٠) راجع: المبسوط للرخسي ٢٢ / ٢٠، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للكلبي ٣ / ٤٤٥، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد ٢ / ٢٣٦، الإجماع، لابن المنذر صفحة ١٢١، المهذب، للشيرازي ٣ / ٤٧٥، والمغني، لابن قدامة ٥ / ١٧.

تسلم رأس المال إلا بمشاهدته ومعينته حتى لا ينشأ أي نزاع بين صاحب المال والمضارب^(٩١).

٣- أن يكون عينا لا ديناً. اشترط الفقهاء في رأس مال المضاربة ألا يكون ديناً، وفي هذا يقول ابن قدامة: "وهو قول أكثر أهل العلم، ولا نعلم فيه مخالفاً"^(٩٢).

وعلى هذا: فلو كان لرب المال دين على رجل وقال له: "اعملْ بديني الذي عندك مضاربة بالنصف" مثلاً، فإن هذا لا يصح. ولو اشترى هذا الرجل وباع بناءً على هذا، كان الربح له والخسارة عليه، وبقي الدين في ذمته على ما هو عليه. وهذا ما عليه أبو حنيفة ومَنْ وافقه. أما عند الصاحبين فإن ما اشتراه لرب المال؛ وبذلك يكون له ربحه وعليه خسارته باعتباره وكيلًا عنه. المهم: أن المضاربة غير قائمة هنا لإخلال شرط من شروط رأس المال فيها.

٤- أن يسلم رأس المال إلى المضارب، ويستقل باليد عليه و التصرف فيه، لأنه أمانة فلا يصح إلا بالتسليم وهو التخلية، كالوديعة. فلو شرط بقاء يد المالك على المال، فسدت المضاربة. وفي المقابل، يلزم أن يكون المضارب أميناً لأن قبض المال بإذن ماله ولايس على سبيل المبادلة؛ فهو مودع لديه قبل التصرف، فإذا تم التصرف فوكيل، فإذا ربح فشريك حُكماً في هذا الربح^(٩٣).

(٩١) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٦، ١٢، مواهب الجليل، للحطاب ٥/ ٣٥٨، مغني المحتاج، للشربيني ٢/ ٤٢٠، والمغني، لابن قدامة ٥/ ٣٣.

(٩٢) راجع: المغني، لابن قدامة ٥/ ٧٣، والمنقذ شرح موطأ مالك، للباجي ٧/ ١١٤، وحاشية الخرشي على مختصر خليل ٧/ ١٤٧.

(٩٣) راجع: بداية المجتهد، لابن رشد ٢/ ٢٣٨، بدائع الصنائع، للكاساني ٦/ ٨٥، المنقذ شرح موطأ مالك، للباجي ٧/ ٦٩، مغني المحتاج، للشربيني ٢/ ٤٢٠، والمغني، لابن قدامة ٥/ ٢٩.

من هذا يتضح أن شروط رأس المال في المضاربة عند جميع الفقهاء هي الأربعة السابقة، وهي محل اتفاق بينهم؛ إلا أن الحنابلة خالفوا في الشرط الرابع. فالمشهور عندهم: أن المقصود من هذا الشرط هو إطلاق التصرف في مال غيره بجزء مشاع من ربحه. والجمهور على أن المراد به استقلال العامل بالتصرف فيه، فلا يصح عندهم الإتيان بما ينافي ذلك.

ولهذا: فالمضارب يصير بالعقد وكيلاً عن ربّ المال إذا عمل، ويصبح المال في يده أمانة يتسلمه إياه - وهذا هو شأن الوكيل-، وإذا أهمله ضمنه، وإذا ظهر فيه ربح كان شريكاً فيه وفقاً لمقتضى الشرط.

د- ما يشترط في العمل:

١- أن يكون تجارة؛ فلو قارضه على أن يشتري شبكة ويصطاد بها والصيد بينهما، فهو فاسد، ويكون الصيد للصادق وعليه أجره الشبكة. ولو قارضه على أن يشتري الحنطة فيطحنها ويخبزها، والطعام ليطبخه ويبيعه، والغزل لينسجه، والثوب ليقتصره أو يصبغه ويبيعه والربح بينهما، فهو فاسد. وهكذا لو قارضه على أن يشتري دواً أو مستغلات ويمسك رقابها لثمارها ولنتائجها وغلاتها وتكون الفوائد بينهما، فهو فاسد لأنه ليس ربحاً بالتجارة بل من عَيْن المال^(٩٤).

٢- ألا يضيق على العامل بالتعيين؛ فلو عيّن نوعاً يندر كالياقوت الأحمر والخز الأدكن والصيد حيث يندر مثلاً، فسد القراض لأنه تضيق يُخلّ بالمقصود. أما إذا جرى تعيين صحيح، لم يكن للعامل مجاوزته كما في سائر التصرفات.

(٩٤) راجع: روضة الطالبين، للنووي ٥/ ١٢٠.

٣- ألا يُضَيَّق على العامل بالتوقيت؛ ولهذا لا يُعتبر في القراض بيان المدة. فلو وقت له وقال: "قارضتك سنة"، فإنَّ منعه من التصرف بعدها مطلقاً أو من البيع، فسد ذلك لأنه يُخلّ بالمقصود.

هـ ما يشترط في الربح:

١- أن يكون مُشاعاً بين المالك وبين العامل؛ فلا يصح اشتراط مقدار معين للمالك أو للعامل كدراهم مسمّاة أو دنائير معلومة، وما بقي للآخر؛ لأن ذلك يؤدّي إلى قطع الشركة وانتفاء المضاربة إذ لا تتحقق الشركة إلا بالشيوع في الربح^(٩٥).

٢- أن يكون نصيب كلٍّ منهما معلوماً عند العقد، كالرُّبع أو الثلث مثلاً، وليس بالضرورة أن يكون نصيب كلٍّ منهما معادلاً تماماً لنصيب الآخر؛ فلا مانع أن يكون لربِّ المال الثلث وللمضارب الثلثان^(٩٦).

وعلى هذا، فمن الضروري العلم بنصيب العامل علماً مانعاً من الجهالة. فإذا قال المالك له: "لك من الربح ما شرطه فلان لفلان"، فإنه مجهول؛ وعلى ذلك فلا تصح المضاربة. أمّا لو شرط للمضارب عُشر الربح والباقي لربِّ المال، فهو جائز لأن المشروط للمضارب جزء معلوم، والباقي للمالك معلوم هو الآخر^(٩٧).

وهذا الشرط ضروري جداً في المضاربة منعاً للمنازعة عند استحقاق الربح.

(٩٥) راجع: المبسوط للسرخسي ٢٢/٢٣، والهداية شرح بداية المبتدي، للمرغيناني ٤٤٨/٨.

(٩٦) راجع: المحلى بالآثار، لابن حزم ٩٧/٧.

(٩٧) راجع: المبسوط للسرخسي ٢٢/٢٣، وبدائع الصنائع، للكاساني ٨٢/٦.

٣- أن يكون نصيب المضارب جزءاً مشاعاً من الربح؛ فلو شرط المالك للمضارب جزءاً معلوماً لكنه منسوب إلى رأس المال أو إلى مجموع رأس المال والربح، فسدت المضاربة لأن هذا عين الربا المحرم^(٩٨).

٤- أن يكون الربح مخصوصاً بالعاقدين؛ وهذا الشرط أضافه الشافعية. فربح المضاربة ثمرة لما قُتِمه المتعاقدين من مال وعمل، لذا فهو خالص لهما لا يعدوهما إلى غيرهما ولا يثبت لأحد فيه حق. فلو أضيف الربح أو جزء منه إلى شخص ثالث، لم يجز ذلك عند الشافعية، بملاحظة أنه لو كان ذلك الثالث يعمل في القراض فلا مانع كأنه قراض لاثنتين^(٩٩).

وبعد: فهذه أهم شروط المضاربة الصحيحة، ولا مانع من أن يضيف المالك ربّ المال- أحد الشروط غير الضارة بالعقد، كما في حديث حكيم بن حزام صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة بأن لا يجعله في كبد رطبة ونحو ذلك^(١٠٠).

غير أنه قد يشترط رب المال شرطاً يُفسد المضاربة، كأن يشترط أن تكون الخسارة في المال على العامل-المضارب-؛ فهذا مُفسد للعقد لأن المضارب يتصرف في المال بأمر ربّه مضارباً كالوكيل عنه^(١٠١). وفي هذا يقول الإمام علي رضي الله عنه- "الوضعية على المال، والربح على ما اصطَلَحُوا عليه"^(١٠٢).

(98) راجع: حاشية ابن عابدين ٨ / ٥٠١، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للكلبي ٤٤٦/٣، والقوانين الفقهية، لابن جزي صفحة ١٨٦.

(99) راجع: حاشيتي قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين ٣ / ٥٣.

(100) راجع: سبل السلام، للصنعاني ٣ / ٧٧.

(101) راجع: نيل الأوطار، للشوكاني ٥ / ٣٩٢.

(102) راجع: نيل الأوطار للشوكاني ٨ / ٤٩٨، الأم للشافعي ٧ / ٩٨.

وإن كان الحنفية يُبطلون الشرط المفسد مع بقاء المضاربة صحيحة ويقولون: "كل شرط يوجب الجهالة في الربح يُفسدها لاختلال مقصوده، وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يُفسدها ويُبطل الشرط، كاشتراط الوضعية على رب المال"^(١٠٣).

وبمثل هذا قال المالكية؛ بحيث إنهم يرون أن المالك إن شرط على العامل ضمان رأس المال إن تلف بلا تفريط أو أنه غير مصتق في تلفه، فقراض فاسد لأنه ليس من سنة القراض، وفيه قراض المثل إن عمل والشرط باطل لا يعمل به^(١٠٤).

لكن الإمام النووي - رحمه الله - يقرر ما عليه مذهب الشافعية في هذا الشأن ويقول: "إذا فسد القراض بتخلف بعض الشروط فله ثلاثة أحكام: أحدها: تنفذ تصرفاته كنفوذها في القراض الصحيح لوجود الإنز، كالوكالة الفاسدة. والثاني: سلامة الربح بكامله للمالك. والثالث: استحقاق العامل أجره مثل عمله، سواء كان في المال ربح أم لا. وهذه الأحكام مضطربة في صور الفساد"^(١٠٥).

المطلب الثالث

أنواع المضاربة وصورها

أولاً: الأنواع :

تتنوع المضاربة من حيث مجال عمل المضارب إلى نوعين:

(103) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ١/ ١٠١، والاختيار لتعليق المختار، للموصلي ٢٠/ ٢.

(104) راجع: حاشية النسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٥٢٠.

(105) راجع: روضة الطالبين، للنووي ٥/ ١٢٥، والمغني، لابن قدامة ٥/ ٦٨ - ٧١.

النوع الأول: المضاربة المطلقة: وهي التي لم تقيد بزمان أو مكان أو نوع تجارة أو أناس معينين يتعامل معهم المضارب، نحو أن يقول رب المال: "دفعْتُ إليك هذا المال مضاربة" ولم يزد عليه، أو يقول له: "اعملْ برأيك" ويظلّ الإطلاق قائماً إلى أن يقيد بعد ذلك إن وُجد القيد^(١٠٦).

وهذا النوع من المضاربة يملك المضارب فيه أن يعمل بكلّ ما من شأنه أن ينمي رأس المال ويستثمره، مراعيًا الصرف التجاري الغالب وما فيه مصلحة المضاربة.

أما النوع الثاني: فهو المضاربة المقيدة وهي: التي قيّدت بأحد القيود السابقة. ويجب على المضارب أن يتقيد بما قيّد به إن كان مفيداً ولا يؤدي إلى الإخلال بمقصود المضاربة، كأن يمنع الربح، أو يؤدي إلى خسارة محققة. وتظل المضاربة مطلقة فيما عدا هذا القيد، وذلك تمشيئاً مع القواعد الأصولية: أن المطلق يظلّ على إطلاقه فيما وراء القيد.

ولهذا: فلو قال رب المال للمضارب: "ضارب في الوقت الفلاني، أو المكان الفلاني"، أو "اشترِ الأموال الفلانية" أو "عامل فلاناً أو أهل البلدة الفلانية"، كانت المضاربة في كلّ هذا مقيدة^(١٠٧).

ثانياً: صور المضاربة :

تتخذ المضاربة صوراً عدّة، وقد اعتبرها بعض الفقهاء أقساماً للمضاربة، واتفقوا على جواز بعضها، واختلفوا في البعض الآخر، وذلك على النحو الآتي:

(106) راجع: الاختيار لتعليل المختار، للموصلي ٢٠ / ٣.
(107) راجع: الاختيار لتعليل المختار، للموصلي ٢٠ / ٣، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للكليوبلي ٤٤٧ / ٣.

أ - أن يكون رأس المال من أحد العاقدنين، والعمل من الطرف الآخر. وهذه هي الصورة الأصلية للمضاربة. فهي المرادة عند الإطلاق. وهي جائزة باتفاق جميع الفقهاء.

ب - أن يكون المال من كلا العاقدنين والعمل من أحدهما، على معنى: أن يشترك الطرفان في رأس المال، كان يدفع كل منهما مبلغاً معيناً ويعمل به أحدهما؛ فهذه الصورة تجمع بين الشركة والمضاربة، وهي جائزة بجواز هذين العقدين.

ج - أن يكون المال من أحد العاقدنين والعمل منهما، على معنى: أن يكون من أحد العاقدنين مال وعمل، ومن العامل الآخر عمل فقط. والأصح أن هذه الصورة من المضاربة الفاسدة، وذلك لأن من شروط صحة المضاربة: تسليم رأس مالها إلى المضارب بحيث تنقطع يد رب المال عنه، وفي اشتراط عمله مع المضارب منافاة لشرط تسليم رأس المال، فلا يصح.

المطلب الرابع

انتهاء المضاربة

عرفنا من خلال ما سبق: أن عقد المضاربة من العقود الجائزة؛ ولهذا كان من الجائز لكل من رب المال والعامل فسخ العقد قبل شروع العامل في العمل، بدون خلاف في ذلك. وعلى هذا، فإن عقد المضاربة يبطل بالفسخ من أحدهما، أو ينهي رب المال المضارب عن التصرف، وذلك باتفاق الفقهاء، وإن كان المالكية يرون لزوم العقد بعد الشروع في العمل. وعلى أية حال، يجب أن يلاحظ عدم الإضرار بنصيب العامل من الربح إن كان قد تحقق ذلك.

كما أن المضاربة تبطل أيضاً إذا وقت رب المال للمضاربة وقتاً بعينه، فإن العقد يبطل بمضي ذلك الوقت، لأنه توكل فيتوقف بما وقته. والتوقيت مقيد فإنه تقييد بالزمان، فصار كالتقييد بالنوع والمكان. وتبطل المضاربة أيضاً بموت المضارب أو المالك، أو لحوق أحدهما بدار الحرب مع حكم القاضي برئته باعتباره أن ذلك كالموت. ومثل ذلك الحجر على المضارب أو على رب المال، أو عزل المضارب، أو عدم قبوله لعقد المضاربة، أو هلاك المال.

وعلى هذا : فإن مجمل أسباب انتهاء المضاربة: خمسة أسباب هي :

١- الفسخ بالإرادة المنفردة.

٢- موت أحد العاقدنين حقيقة أو حكماً.

٣- فقدان أهلية أحد العاقدنين أو نفعها.

٤- الحجر على رب المال بالفلس.

٥- هلاك مال المضاربة جميعه قبل التصرف فيه.

ولما كان لكل سبب من هذه الأسباب أحكامه الخاصة به على وجه ما من وجوه إبطال وإنهاء عقد المضاربة، استلزم الأمر ضرورة إلقاء الضوء على كل سبب وما يترتب عليه من آثار على حدة:

السبب الأول: الفسخ بالإرادة المنفردة:

يتخذ إنهاء عقد المضاربة بالفسخ عن طريق الإرادة المنفردة صورتين، لكل منهما حكمه وآثاره المترتبة عليه.

الصورة الأولى : أن يكون رأس المال ناضاً على صفته الأصلية، كان يكون المضارب لم يبدأ العمل بَعْد، أو أنه عمل ونض المال. فقد اتفق

الفقهاء على : أن يجوز لأي من طرفي عقد المضاربة فسخه باعتبار أنه من العقود غير اللازمة، بشرط إعلام الطرف الآخر بهذا الفسخ، لأن المضاربة تصرف في مال الغير بإذنه كالوكالة والوديعة وكلاهما عقد غير لازم، ولأنه لا ضرر من هذا الفسخ على أي من العاقلين؛ إذ فسخ العقد قبل العمل في المضاربة رفع للعقد قبل أن تتقرر أحكامه، فيعود رأس المال على حالته إلى رب المال، ولا يتضرر المضارب من هذا؛ إذ أنه لم يعمل شيئاً ولم يضع عليه جهد. وفسخ المضاربة بعد تنقيض مالها لا يلحق الضرر بأي من العاقلين أيضاً؛ إذ إنه يكون قد ظهر ما فيها من ربح أو خسارة، فيعود إلى رب المال ماله، ويأخذ المضارب ما قسم له من ربح جزاء عمله وجهده.

أما الصورة الثانية : فهي ما إذا كان رأس مال المضاربة غير ناض، فعلى الراجح على قول جمهور أهل العلم خلافاً للمالكية من أن عقد المضاربة غير لازم- فيجوز لأي منهما فسخه متى شاء؛ وذلك بناء على أن المضارب يعمل بوصفه وكيلًا عن رب المال، ويجوز للموكل أن يعزل الوكيل قبل تمام العمل، كما يجوز للوكيل أن يعزل نفسه قبل تمام ما وكل فيه. فإذا انفسخت المضاربة، انعزل المضارب عن كل الأعمال إلا ما أدى منها إلى تنقيض مال المضاربة لتصفيتها⁽¹⁰⁸⁾.

السبب الثاني : موت أحد العاقلين:

تنتهي المضاربة بموت أحدهما. فموت رب المال يُنهي المضاربة، لأنها تعتمد على الإنز من المضارب في التصرف في مال المضاربة، وبوفاة صاحب المال ينتهي الإنز. وكذلك موت العامل يُنهي المضاربة،

(108) راجع: فقه المعاملات المالية، للدكتور محمد عبد اللطيف قنديل صفحة ٢١٥،

لأن الإذن من رب المال صادر له هو، وهل يبقى الإذن بعد وفاة المضارب؟^(١٠٩).

وجعلوا عمل العامل هدراً إذا لم يأت الورثة بأمين مع كونهم غير أمناء، خوفاً من ضياع المال، فارتكبوا أخف الضررين.

هذا إذا كان الموت قد أصاب المضارب. فإن أصاب الموت رب المال، فالخيار في بقاء المضاربة لورثته في حال بقاء المال على حاله، إن شاؤوا أبقوا العامل على قراضه، وإن شاؤوا أخذوا المال منه. فإن اشترى بالمال فليس لهم ذلك. فالمضاربة تنفسخ عندهم بموت رب المال إذا لم يعمل المضارب بالمال^(١١٠).

ولهذا نجد أن الفقهاء متفقون على ما يأتي:

أولاً: انتهاء المضاربة بموت رب المال، إلا أن اشترى العامل بالمال فلا تنتهي عند الملكية.

ثانياً: ليس لرب المال الاستقلال ببيع العرض في حالة وفاة العامل.

ثالثاً: إن للعامل بيع العرض في حال وفاة رب المال.

على أنهم اختلفوا بأنه هل يجوز للمضارب في حال وفاة رب المال الاستمرار في المضاربة؛ فهو لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يكون المال ناضئاً، فحكمه: الجواز عند الجميع لأنه ابتداء قراض.

(109) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٦/ ١١٢، ١١٣، المنتقى شرح موطأ مالك، للباجي ٧/ ١١٤، ١١٥، وحاشية السوقي ٣/ ٤٧٩.

(110) راجع: المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس ٤/ ٦٩، مغني المحتاج، للشرييني ٢/ ٤٣١، والمغني، لابن قدامة ٥/ ٦٦، ٦٧.

والثاني: أن يكون مال المضاربة عرضاً، وفي هذه الحال للعامل الاستمرار في المضاربة عند الملكية ولو لم يأذن الورثة. والقول بالاستمرار وجه عند الحنابلة لكن بعد رضا الورثة. واعتبروا هذا إتماماً للمضاربة فجازت على العرض. ومذهب الحنفية والشافعية ورأي آخر عند الحنابلة هو: المنع من ذلك، لأنهم اعتبروا ابتداء قراض وهو لا يجوز على العروض.

والراجع في هذا هو: جواز الاستمرار بعد موافقة الورثة، لأن مال المضاربة موجود، ومنافعه موجودة، ورأس المال معروف، ولم يتغير العامل؛ فلا مانع من استدامة العقد وبناء الوارث علي. والله تعالى أعلم وأحكم.

أما بالنسبة لما إذا كان الميت هو العامل: فهل تنتهي المضاربة بوفاة، أو لا يزال للورثة الحق في إكمال ما بدأه مورثهم؟
فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى منع ذلك وقالوا: تنتهي المضاربة بوفاة العامل.

وذهب المالكية إلى مخالفة ذلك، وجعلوا الحق لورثة العامل في إكمال ما بدأه مورثهم إذا كان قد شغل مال المضاربة بالشراء بجميعة أو بالأكثر منه. ومنعوا صاحب المال من انتزاعه منهم إن أرادوا العمل وهم أمناء. فهو عقد يورث عندهم.

والراجع: هو ما ذهب إليه الجمهور، على أن يسلم رأس المال لصاحبه إن كان ناضاً. وإن كان عرضاً، جعل حق بيعه لأمين من الورثة إن رضي بهم صاحب المال، وإلا فيولي الحاكم أميناً على البيع، ثم يسلم رأس المال إلى صاحبه ويقسم الباقي لأن رب المال لم يرض بتصرفهم. والله تعالى أعلم وأحكم.

السبب الثالث: فقدان أهلية أحد المتعاقدين :

من المتفق عليه: أن المضاربة تنفسخ إذا اعتري أحد طرفيها ما يخل بأهلية الأداء عنده، لأن المضاربة قائمة على تصرف المضارب بأمر رب المال، فإذا أصاب رب المال ما يخل بأهليته فقد بطلت هذه الأهلية. وكذلك الحال بالنسبة للمضارب حيث تنتهي المضاربة. وكذلك الحال إذا جُنَّ أحدهما، وذلك لأن المضاربة في معنى الوكالة وهي تبطل بجنون أحد طرفيها. ومثل هذا الحكم فيما لو حُجر على أحدهما لسفه ونحوه، كالعته والغفلة ونحوهما. وتستمر المضاربة في هذه الأحوال بتقرير الولي أو الوصي، شأنها في الاستمرار في حالة الموت^(١١١).

السبب الرابع: الحجر على رب المال بالفلس :

تتفسخ المضاربة إذا أفلس رب المال وحُجر على أمواله، لأن الحجر عليه يُنهي ولايته عليها ومال المضاربة منها. وهذا بخلاف ما لو كان الحجر على المضارب، فإنه لا يُنهي المضاربة لأن المضارب كالوكيل عن رب المال، والحجر بالفلس لا يمنع من أن يكون المحجور عليه وكيلًا لغيره، لأن الحجر إنما يقع على المال ولا مال للمضارب. وإذا انفسخت المضاربة بالحجر على رب المال كان المضارب مقدماً على سائر الغرماء باستيفاء نصيبه من الربح لأن حقه متعلق بعين المال لا بذمة ربه^(١١٢).

(١١١) راجع:

(١١٢) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٢٠ / ٦، جواهر الإكليل، للأزهري ٩٨ / ٢، مغني المحتاج، للشربيني ٤٣٢ / ٢، والمغني، لابن قدامة ٦٤ / ٥.

السبب الخامس: هلاك مال المضاربة قبل التصرف فيه :

إذا هلك مال المضاربة بدون تعدُّ أو تقصير من المضارب وقبل أن يتصرف فيه، انفسخت المضاربة لزوال محل العقد، وذلك لأن المضارب لا يضمن مال المضاربة إلا بتعدُّيه أو تقصيره. أما إذا كان هلاك رأس المال في المضاربة كله أو بعضه بسبب يؤدي إلى الضمان بأن أتلّفه أحد فإن المضاربة لا تنفسخ، لأن هذا الإلتاف يترتب عليه الضمان فيكون للتألف بدل محل رأس المال ويمكن للمضارب التصرف فيه^(١١٣).

خلاصة البحث

أ- استبان لنا من خلال هذا البحث: التأكيد على حرمة الربا، وأنّ الفوائد البنكية على اختلاف مسمياتها ربا محرّم، وأن هذا المسلك من البنوك يزيّد الغني غنى ويزيد الفقير فقراً، فتتّحصر رؤوس الأموال في أيدي طبقة محدودة يحصل لها التّخمة من تكّس هذه الأموال، مع زيادة استغلالها للفقراء.

ب- أن البنوك لها الدور المهم في تنمية رأس المال وملاحقة المشاريع الاستثمارية بما تحتاجه من أموال تحقيقاً للتنمية في المجتمع وإنعاش الحياة الاقتصادية، فضلاً عن أن البنك يعدّ المكان الأمين لحفظ المال وغيره من الودائع من التلف ونحو ذلك.

ج- أن محل النزاع في التعامل مع البنوك ينحصر في أمرين: أحدهما: تحديد الفائدة المقررة للمتعامل مع البنك بإيداعه لديه مع ضمان البنك مقدّماً لهذه الفائدة وضمن رأس المال. وكذلك الشأن بالنسبة لما يتحمّله المقرض من البنك من فوائد محدّدة سلفاً ومغاليّ فيها.

(113) راجع: المبسوط، للسرخسي ١٣٨/٢٢، حاشية الدسوقي، للردير ٥٢٩/٣، مغني المحتاج، للشريني ٤٣٠/٢، والمغني، لابن قدامة ٦٧/٥.

د- إنه لو ارتفع تحديد الفائدة مقدماً دفعاً وإعطاءً وقام البنك مقام المضارب -العامل- سواء عمل بنفسه في المال أو ضارب فيه آخرين وعلى هدى من أحكام المضاربة الإسلامية، فإننا بهذا نستطيع الخروج من هذه المشكلة مع الإبقاء على البنوك قائمة في الإطار الإسلامي على النحو المقرر في البحث.

هـ- أن عقد المضاربة له الأثر الفعال في الاستثمار المصرفي حيث كان لهذا العقد دور بارز في تطويع الاستثمار المصرفي المعاصر إلى الأحكام الشريعة الإسلامية الخالدة، بحيث يمكن للمصرف على أساس هذا العقد تجميع الأموال من مصادر متعددة دون الوقوع في الربا، مع إمكان إعادة تشغيل هذه الأموال المتجمعة وتلبية حاجات رجال الأعمال والمستثمرين للأموال دون الوقوع في الربا المحرم، بحيث يلتقي رأس المال بالجهد البشري لتكون ثمرة هذا اللقاء المبارك قسمة عادلة بينهما دون أن يطغى أحد العنصرين على الآخر.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: التفسير وعلوم القرآن:

- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م.
- تفسير القرآن الحكيم، المشهور بتفسير المنار، للسيد الإمام محمد رشيد رضا - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير فخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد الرازي، - دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي بكر عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ثالثاً: كتب الحديث والآثار:

- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- سنن الدارقطني، للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني - دار المعرفة - بيروت - لبنان عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام يحيى بن شرف النووي - المطبعة المصرية ومكتبتها.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب - دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني - مؤسسة قرطبة - مصر.

رابعاً: كتب الفقه:

أ- الفقه الحنفي

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الملقب بملك العلماء - دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- المبسوط، للإمام شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي - مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٠هـ - ١٩٠٠م.

- الهداية شرح بداية المبتدي، للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

ب- الفقه المالكي:

- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير، للشيخ أحمد بن محمد الصولي المالكي - طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى - المطبعة العصرية - صيدا - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- حاشية الخرشي على مختصر خليل وبهامشه حاشية العدوي، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- حاشية السوقي على الشرح الكبير، للشيخ محمد أحمد بن عرفة السوقي - طبعة دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالحطاب، - دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

ج- الفقه الشافعي:

- الأم، للإمام أبي عبد الله محمد إدريس الشافعي - دار المعرفة - بيروت - بنان ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- حاشية قليوبي وعميرة على جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للنووي، للإمامين شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة، وشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري - طبعة دار الفكر. ١٩٩٩م.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي محمد بن حبيب الماوردي البصري - دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي - طبع مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية السعودية.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني - دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي - دار القلم للطباعة والنشر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- د- الفقه الحنبلي:
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، للعلامة الشيخ أبي السعادات منصور بن يونس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ - دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي - مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي
- مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع
وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي -
تصوير الطبعة الأولى بدار الكتب العربية للطباعة والنشر بلبنان
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- المغني على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد
الخرقي، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - مكتبة
الرياض الحديثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

هـ- الفقه الظاهري:

- المحلى بالآثار، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ تحقيق: الدكتور عبد الغفار
سليمان البنداري - طبعة دار الفكر - بيروت.

خامساً: كتب عامة:

- أحكام المعاملات الشرعية، للشيخ علي الخفيف - دار الفكر العربي
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- بحوث في الاقتصاد الإسلامي، لعبد الله بن سليمان المنيع - المكتب
الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، للدكتور عبد الله بن محمد
الطيار - إصدار نادي القصيم الأدبي بريدة ١٤٠٨ هـ.
- الربا في نظر القانون الإسلامي، للدكتور محمد عبد الله دراز - مطابع
المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

- الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، للدكتور عمر عبد العزيز المترك، المتوفى سنة ١٤٠٥هـ - دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
 - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع ونشر مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد آل سعود الخيرية، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
 - فتاوى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية الصادرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
 - فقه المعاملات المالية، للدكتور رفيق يونس المصري - دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
 - فوائد البنوك هي الربا الحرام، للدكتور يوسف القرضاوي - مطبعة المدني، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
 - المضاربة في الشريعة الإسلامية، لعبد الله بن حمد الخويطر - دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
 - المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور علي أحمد السالوس - مكتبة للفلاح - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- سادساً : كتب التاريخ والتراجم:
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري - دار الشعب - القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
 - الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مطبعة النهضة الجديدة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة العاشرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

سابعاً: كتب اللغة :

- لسان العرب، للإمام محمد بن مكرم جمال الدين بن منظور - طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، - مطبعة دار الفكر بيروت - لبنان ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مفردات ألفاظ القرآن، للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني - مطبعة البابي الحلبي ١٣٨١هـ.